الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : اقتصاد كمي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان :

تأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980الى 2020

إعداد الطالبات

* العربي خديجة
* حمادي لامية

تحت إشراف البروفيسور

رتيعة محمد

2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين حفظهما الله وأطال الله بعمرهما عرفانا بفضلهما علي الى عائلتي الصغيرة زوجي وابني قصي وأخواتي وجميع براعم العائلة.

كما أهدي عملي إلى كل من ساندني من قريب او بعيد .

وتحية خاصة إلى رفيقتي بهذا العمل حمادي لامية

خديـــــجة

الاهداء

إلى من أحسن إلي والدي العزيزان حفظهما الله اللذان شجعاني وكان لي أحسن عون في هذه الحياة،
وإلى أخي حليم و حناشي رحيم .

وإلى أخواتي : سهام وفاطمة وأشواق وإلى الكتاكيت لينة وماريا. وجوري وميرال

وإلى كل من تربطني به صداقة حقيقية سواء من قريب أو من بعيد خاصة كوثر واحمد وموسى وفاتح

وأهديها إلى صديقة دربي وأختي التي لم تلدها لي أمي العربي خديجة

وإلى كل طلبة اقتصاد كمي

لامية

الشكر:

ان الشكر لله أولا الذي أعاننا على إتمام هذا العمل وتوفيقه

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه كما نتقدم

بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" رتيعة محمد " على كل الجهود التي بذلها معنا فقد كان معنا نعم الموجه ، والناصح الأمين.

وإلى كل من ساعدنا في اتمام هذا العامل خاصة الزميل موسى شرقي

، كما اتقدم بالشكر إلى كل الأحباب والزملاء

الذين دعو لنا بالتوفيق والنجاح وإلى كل من ساهم عن قريب وبعيد على تشجيعنا ونصحنا ودعمنا ولو بكلمة طيبة.

المستخلص:

لقد قمنا في بحثنا بدراسة تأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980-2020) وقسم البحث إلى فصلين

في الفصل الأول تطرقنا إلى الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي من الجانب النظري ،أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة القياسية لتأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، وأفرزت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي رغم كل الجهود للتخلص من أزمة الغذاء وامتصاص الفجوة الغذائية.

الفهرس

قائمة الجداول والاشكال .....
مقدمة عامة .....ا-ح
الفصـل الأول: الإطار النظري لواقع الأمن الغذائي و الفجوة الغذائية وتأثيرها على النمو الاقتصادي :
تمهيد.....
المبحث الأول :واقع الأمن الغذائي وأساسياته
المطلب الأول:الإطار النظري للأمن الغذائي ومؤشراته.
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي
المطلب الثالث: شروط الأمن الغذائي و مقترحاته
المطلب الرابع :إستراتيجية تحسين الأمن الغذائي .
المبحث الثاني : الإطار النظري للفجوة الغذائية .
المطلب الأول:مفهوم الفجوة الغذائية وأسبابها
المطلب الثاني :أطراف الفجوة الغذائية
المطلب الثالث :تحديات الفجوة الغذائية.
المطلب الرابع:وسائل الحد من الفجوة الغذائية بالجزائر.
المبحث الثالث :مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي .
المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي
المطلب الثالث:مفهوم التنمية الاقتصادية.
المطلب الرابع : الفرق بين التنمية والنمو.
المبحث الرابع :نظريات النمو التقليدية ونماذج النمو الحديثة

المطلب الأول: نظريات النمو التقليدية لدى (الكلاسيك ،النيوكلاسيك).
المطلب الثاني :نموذج رومر(Romer)
المطلب الثالث : نموذج لوكاس. (LUCAS)
المطلب الرابع : نموذج بارو.(BARRO)
الفصـل الثـاني: دراسة قياسية لتأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي.
المبحث الأول : تناولنا فيه منهجية الدراسة المستخدمة **.**
المطلب الأول:منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**)
المطلب الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.
المطلب الثالث: اختبارات جودة ملائمة النموذج
المبحث الثاني :عرض و مناقشة البيانات
المطلب الأول :الطريقة المستخدمة في الدراسة
المطلب الثاني : التعريف با طبيعة المتغيرات وطرق جمع البيانات
المبحث الثالث :نتائج القياسية للدراسة
خاتمة عامة 105
قائمة المراجع 107
قائمة الملاحق.....113

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	**محور ومكونات المشروع**	**12**
الجدول رقم (2-1)	**جدول النتائج المقترحة**	**13**
الجدول رقم (3-1)	**أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية**	**33**
الجدول رقم (4-2)	ADF نتائج اختبار ديكي فولر المطور	
الجدول رقم (5-2)	نتائج اختبار منهج الحدود Bound test	
الجدول رقم (6-2)	ARDL(4,3,4,3) نتائج تقدير نموذج	

الجدول رقم (2-7)	نتائج تقدير االعلاقة التوازنية في المدى الطويل(المتغير LGDPPC لتابع)	
الجدول رقم (2-8)	**نتائج إختبار** نتائج العلاقة التوازنية في المدى القصير	
الجدول رقم (2-9)	RAMSEY RESET Tes نتائج اختبار	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	**تأثير سعر الصرف البعيد عن التوازن**	**21**
شكل رقم (1-2)	**مخطط ادم سميث للنمو الاقتصادي**	**36**
شكل رقم (2-2)	**ن نموذج سولو حول النمو الاقتصادي**	38
شكل رقم (2-3)	اختبار درجة التباطؤ المثلى	38

تمهيد:

تعتبر مشكلة تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية من أهم القضايا التي تحضى باهتمام عالمي كبير يتزايد يوما بعد يوم نتيجة لعديد من العوامل التي تحيط بعرض الغذاء والطلب عليه ،إذ لا تعتبر مشكلة تأمين الغذاء الكافي كما ونوعا ، هما اقتصاديا فحسب، بل تعدت وتداخلت أبعادها أخذتا بذلك اتجاهات سياسية وإستراتيجية وتداعيات دولية .

ويعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في دول العالم الثالث على غرار الجزائر فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية ،فإن هذه الدول لم تستطع تحقيق السيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية في دول العالم الثالث وأصبحت تعيش حالة عجز غذائي تزداد حدته يوما بعد يوم فحجم المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الإستيراد لتغطية العجز، وهذا يشكل بدوره خطرا كبيرا على إقتصاديات هذه الدول حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثمة تبعيتها الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

وتعتبر الفجوة الغذائية مشكلة جوهرية بل أنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية بالجزائر وأصبح واضحا الآن أكثر من فترة سابقة ،خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء. ومن خلال ما سبق تعتبر الفجوة الغذائية من العناصر الدالة على الأمن الغذائي الذي ينعكس بصورة مباشرة على النمو الاقتصادي، ومنه تتبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى إلى معالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

الإشكالية:

ما مدى تأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي ؟

وللإلمام بالموضوع أكثر نقوم بتجزئة الإشكالية إلى:

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم مرتكزات ومقومات الأمن الغذائي ضمن الإطار العام لمشكلة الأمن الغذائي؟
- ماهي أهم النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي ؟
- كيف يمكن أن تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والفجوة الغذائية ؟

الفرضيات:

- الأمن الغذائي غير محقق في الجزائر.
- تفسر علاقة الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي بكل من نموذج لوكاس وبارو.
- وجود علاقة عكسية بين الفجوة الغذائية و النمو الاقتصادي وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة:

- التعرف على مشكلة الفجوة الغذائية ومدى بروزها في الجزائر.
- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- كشف العلاقة بين النمو الاقتصادي والفجوة الغذائية وتفسيرها اقتصاديا.

أهمية البحث:

- ❖ تسليط الضوء على مشكلة الفجوة الغذائية التي تمس الدول واكتشاف مدى تأثيرها على نمو اقتصاد دولة الجزائر، وبالتالي امتصاصها والتخلص من التبعية الغذائية.
- ❖ تحديد التوجهات المستقبلية نتيجة لما يتم التوصل إليه عن طبيعة العلاقة بين الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ماهو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فأما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في :

- ❖ الاهتمام بالموضوع كونه حديث الساعة.

أما الأسباب الموضوعية:

- ❖ كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- ❖ الأزمات الغذائية التي عرفتها ولا تزال تعرفها بسبب عدم الوفرة الغذائية رغم توفر جميع الظروف والامكانيات التي تسمح بعدم تفشيها وبالتالي الجهود المبذولة لا تفضي إلى أي نتيجة.
- ❖ اللجوء المستمر للدولة المعنية لحل وحيد لا بديل له وهو الإستيراد وبالتالي التبعية الحتمية لهذه الدولة.

حدود الدراسة:

الحيز الزماني: زمنيا قمنا بتجميع المعلومات والبيانات في السنوات الممتدة من 1980 الى غاية سنة 2020 .

الحيز المكاني: تمت الدراسة في دولة: الجزائر ،.

المنهج المستخدم:

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا، ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي حيث يقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والفجوة الغذائية والأمن الغذائي.

أما فيما يخص المنهج الإحصائي فيكون من خلال مختلف النماذج الاحصائية التي تخص النمو الاقتصادي أو تلك التي تتعلق بدراسة العلاقة بين الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي من خلال إحصائية افيوز.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

مقال من قبل الدكتور بلعزوز بن علي ,علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا – دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2009, العدد 02, مجلة الباحث، 2014، حيث قام من خلال من المقال تقدير أثر المستويات الأسعار والقدرة الشرائية على تفاقم الفجوة الغذائية في دول شمال إفريقيا من خلال العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاث والتنبؤ بمستوياتها في المستقبل باستخدام نماذج احصائية وقياسية في تقدير و التنبؤ. وخلصت الدراسة التطبيقية إلى أن هناك تأثير ايجابي لكل من مستويات الأسعار والقدرة الشرائية على الفجوة الغذائية في الدول المذكورة إضافة إلى التأثير الكبير للفجوة الغذائية متأخرة بفترة وأخطاء الفترة السابقة على الفجوة الغذائية الحالية، كما خلصت نتائج التنبؤ إلى الاتجاه التصاعدي للمتغيرات الثلاثة في أفاق 2015.

الدراسة الثانية:

- مداخلة من قبل الدكتور عزه الأزهر ضمن الملتقى العالمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية " يومي 28و 29 اكتوبر 2014، بعنوان الفجوة الغذائية في الجزائر – الواقع والمقترحات – حيث توصل إلى أن معالم الفجوة الغذائية في الجزائر تظهر في أوائل السبعينات وتفاقم بعد ذلك، بعد تسارع وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة ،في حين أنها فاقت الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وفي المقابل عرفت الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية والغذائية انخفاض حاد في الكمية و القيمة، تعود هذه المشكلة في الجزائر بالدرجة الأولى إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني

وتلبية احتياجات المواطنين ومواجهة تطور الاستهلاك الغذائي، وبالتالي فإن مسببات هذه الفجوة تعود الأولى إلى المخاطر التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر.

الدراسة الثالثة:

- مداخلة الدكتورة نصيرة بن عبد الرحمن، بعنوان الفجوة الغذائية في الدول العربية وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي في ملتقى العالمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية " يومي 28و 29 أكتوبر 2014، حيث تناولت موضوع الفجوة الغذائية في الدول العربية وتحيق الأمن الغذائي في ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية العربية المتدهورة والانعكاسات السلبية للأوضاع الاقتصادية الدولية عليها، وفي ظل غياب الإستراتيجية العربية للتنمية و التكامل الكفيلة بصيانة الأمن الغذائي العربي، فان الفجوة الغذائية في توسع مستمر، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع السياسات الوقائية للحد من التأثيرات السلبية وتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي يبقى احد أهم الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

الدراسة الرابعة:

- مقال عامر عامر احمد بعنوان محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة مستغانم- الجزائر،2010/08، حيث حاول من خلال هذا المقال تقدير معالجة لموضوع العجز الغذائي في الجزائر، حيث تطرق إلى تطوره بدراسة وصفية تحليلية، وقام بصياغة نموذج الفجوة الغذائية وتقدير معالمه و التنبؤ بمساره في المستقبل بطريقة ARIMAحيث توصل إلى ان الفجوة ستتضاعف في السنوات القادمة، وذلك يعني ان المشكلة موجودة وأنها تتطور نحو الاسوء وربما نحو الأزمة.

هيكل البحث:

قسمنا دراستنا هذه إلى فصلين ، فصل نظري و فصل تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لواقع الأمن الغذائي و الفجوة الغذائية وتأثيرها على النمو الاقتصادي حيث تناولناه في أربع مباحث ، خصص الأول إلى واقع الأمن الغذائي وأساسياته

وسلطنا فيه الضوء على مفاهيم الأمن الغذائي وأهم مؤشراته أما بخصوص المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للفجوة الغذائية ووسائل الحد منها. أما المبحث الثالث. الأول الى مفاهيم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.أما المبحث الرابع تطرقنا فيه إلى نظريات النمو التقليدية ونماذج النمو الحديثة.

الفصل الثاني: بعنوان دراسة قياسية لتأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي، هذا الفصل احتوى على الجانب التطبيقي بإسقاط الموضوع على حالة الجزائر، اذ جاء في المبحث الأول تناولنا فيه منهجية الدراسة المستخدمة .في المبحث الثاني إلى عرض و مناقشة البيانات أما المبحث الثالث فتطرقنا الى الكشف عن المشاكل القياسية للنموذج و تحليله اقتصاديا.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

- قلة المراجع التي تتكلم على هذا الموضوع باللغة العربية.

تمهيد:

لقد نالت مسألة الغذاء أهمية بالغة من جميع فئات المجتمع وجميع الدول المتقدمة منها والنامية وقد أعطى العديد من الباحثين اهتمام لهذا الموضوع إذ يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم وخاصة النامية منها فتحقيق الأمن الغذائي من أهم مقومات الأمن القومي لما يوفره من استقلالية وإلغاء التبعية للدول المصدرة إذ أن لهذا الأخير أبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى سياسات كما يحتوي على مقومات وركائز يجب توفرها ليتحقق في بلد معين وتحدد درجة الأمن الغذائي من قيمة الفجوة الغذائية التي تحد بالفرق بين الصادرات والواردات.

كما أن موضوع النمو الاقتصادي تم تناوله بكثير في مواضيع الإقتصاد الكلي، حيث تمتد دراسات علمية حاولت بناء نموذج أساسي يمكن المجتمعات الوصول إلى مستوى النمو الأفضل، الذي يعظم رفاهية الأفراد ، ويمكن توضيح كل ما سبق في هذا الفصل الذي يتمحور حول المباحث التالية:

1-المبحث الأول :واقع الأمن الغذائي وأساسياته .

2-المبحث الثاني : الإطار النظري للفجوة الغذائية .

3-المبحث الثالث :مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

4-المبحث الرابع :نظريات النمو التقليدية ونماذج النمو الحديثة.

المبحث الأول :واقع الأمن الغذائي وأساسياته

تعتبر مشكلة توفير الأمن الغذائي للسكان قضية جوهرية تأخذ أهمية قصوى للعديد من الدول خاصة في ظل بعض الظروف السياسية والاقتصادية الحالية، فالنمو الديمغرافي

المتزايد يتطلب تنمية زراعية فعالة ومدروسة ولفهم أبعاد هذه المسألة نحاول التعريف ببعض المصطلحات التي ينبني عليها هذا الموضوع.

المطلب الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي ومؤشراته.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي واهم المفاهيم المرتيطة به

تعريف 1: قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[1]

التعريف 2:المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي

يركز المفهوم الإسلامي على البعد العقائدي الذي لانشك إغفاله، وهو أن الله تعالى هو الرازق ولن يترك مخلوقا يطويه الجوع، وأن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق، وأن تقوى الله تنمي وتزيد، ولقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه: ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد على أساس مستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.[2]

تعريف 3:تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: AOAD

الأمن الغذائي هو توفير الغذاء والنوعيات اللازمة لنشاط والصحة بصورة مستمرة ولكل فرد من المجتمعات الكانسة الاعتماد على الإنتاج المحلي أولا على الميزة النسبية لإنتاج السلع لكل وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[3]

تعريف 4:منظمة الفاوFAO

لقد عرفت منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO الأمن الغذائي على أنه توفير غذاء من ناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للجميع الأفراد وفي جميع الأوقات وتنشأ مشكلة الأمن الغذائي في أي بلد عند عدم استطاعته تلبية حاجات سكان من الغذاء.[4]

---

[1] مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث, عدد 5, جامعة ورقلة, 2007,ص15.

[2] محمد الشلش ،منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد1، 2010، ص1.

[3] بلقلة إبراهيم، الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الامن الغذائي في ضل المستجدات الاقتصادية الدولية ،الملتقى الدولي التاسع بعنوان استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي،كلية العلوم الاقتصادية جامعة شلف ،24/2 نوفمبر 2014،ص15.

[4] عوض خليفة خالد موسى، التعاون الإفريقي في التحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعة الإفريقية، جانفي، 2006، ص5.

-تعريف 5:المشرع الجزائري

يعرف المشرع الجزائري الأمن الغذائي على انه: قدرة الوصول لكل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة .

من خلال ماسبق من التعاريف يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي:

1-**الأمن الغذائي المطلق:** هو إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى المرادف للاكتفاء الذاتي ويعرف بالأمن الغذائي الذاتي ويعتبر هذا النوع على أنه غير واقعي.

2-**الأمن الغذائي النسبي:** هو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء أو التعاون مع الدول الأخرى.[1]

تعريف 6:تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي: هذا التعريف أورده عدد من الكتاب من بينهم (S.MAXWELL) و(FRANKEN) وينص على قدرة كل الناس في كل الأوقات الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة.[2]

1/2-مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي

1. الاكتفاء الذاتي:

هناك خلط بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ، فالاكتفاء الذاتي يعرف على انه : " قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان ، من خلال تخصيص المواد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا ،وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي كما تتطلع إليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي.[3]

[1] قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2012/2011، ص14.

[2] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيت النهضة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، حزيران /يونيو 2010، ص 52 -53.

[3] بن عناية جلول، الأمن الغذائي في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة (حالة الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي لدول العربية، جامعة المدية، 29/28 أكتوبر،2014، ص 5.

أما الاكتفاء الذاتي الكامل للغذاء منذ القدم كان من الضروريات المجتمعات أما حاليا فيصعب تحقيقه، ولتبني خطة للاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي:[1]

- ✓ محدودية الموارد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فظلا عن الظروف المناخية .
- ✓ الانفتاح التجاري العالمي خاصة في ظل(WTO)و التي تعتمد على المنافسة والتبادل التجاري بين الدول وخاصة تطبيق قانون النسبية.
- ✓ التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية.
- ✓ ارتفاع مستويات المعيشة وما يترتب عنه تنوع طلبات السكان للغذاء.

تقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية :

درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي /المتاح الاستهلاكي)*100[2]

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي(100%)نقول أنه الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.[3]

2. الأمن الغذائي:

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن الأمان الغذاء يعني:كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك، فالأمن الغذاء يتعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

3. التبعية الغذائية :

تعرف على أنها نسبة الاستهلاك المستند على مصادر خارجية. وتبدأ هذه النسبة من المستويات دنيا قريبة من الصفر، في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريبا من المائة في المائة، في الدول شديدة الاعتماد انعدام الغذاء على الخارج.[4]

4. الأمن الغذائي على المستوى الدولي :

[1] بلقلة ابراهيم ، مرجع سابق ،ص 3.
[2] بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص 3.
[3] مبروكي الطاهر، مرجع سابق، ص 3.
[4] رزيق غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف العدد 13، 2005, ص 52.

كما جاء في تقرير مؤتمر روما حول الأمن الغذائي يجعل ظاهرة انعدام الغذاء من الاهتمامات الإقليمية والدولية ،ومن أهم مقتطفات هذا المؤتمر: إننا نرى أن عدم حصول أكثر من 800 مليون نسمة، في جميع أنحاء العالم ولاسيما في البلدان النامية على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية أمر لا يحتمل، ووضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، فالبرغم من أن الإمدادات الغذائية قد زادت زيادة ملموسة فإن المعوقات التي تعترض الحصول على الغذاء، والنقص المزمن في الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء الأغذية، وعدم استقرار العرض

والطلب فضلا عن الكوارث الناجمة عن أسباب طبيعية أو بشرية عوامل تحول جميعها دون تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.[1]

إن الجوع وانعدام الأمن الغذائي مشكلتان لهما أبعاد عالمية، ومن المرجح أن تستمرا بل أن تتفاقم على نحو خطير في بعض الأقاليم ما لم تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومنسقة، في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد سكان اعالم، وما تتعرض له الموارد الطبيعية من إجهاد....الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين...إن الفقر سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي،و لذا فإن التقدم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء ....[2]

الفرع الثاني : مؤشرات الأمن الغذائي

تتمثل مؤشرات الأمن الغذائي في: [3]

- الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وهو متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنويا من الغذاء في البلد منسوبا إلى سنة الأساس.
- إمدادات السعرات الحرارية يوميا، أي صافي الإمدادات الغذائية في بلد ما مقسمة على عدد سكانه يوميا.
- نسبة الاعتماد على الأغذية، أي نسبة الواردات الغذائية إلى الأغذية المتاحة للتوزيع الداخلي.

---

[1] رزيق غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف ، العدد 13، 2005، ص 52.

[2] ترقو محمد، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر 2020، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23/ 24 نوفمبر 2014، ص3.

[3] ندير طروبيا، تعثر التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها ،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014، ص5.

- المعونة الغذائية من الحبوب، أي كمية الحبوب التي تقدمها البلدان المتبرعة والمنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي والمجلس الدولي للقمح، التي يتم الإبلاغ عنها في سنة محصولية.

-كما أن هناك معايير أخرى مستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد والتي يمكن حصرها في:[1]

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية ذات الاستهلاك السائد.

- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي إلى وارداته.

- نسبة قيمة واردات السلع الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات.

- مقدار مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي

الفرع الأول: العوامل الديموغرافية و الطبيعية

أولا: العوامل الديموغرافية [2]

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط المعدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة فسوف يؤدي هذا إلى الاختلال على مستوى العرض والطلب الغذاء كما أن هذا التزايد الكمي لسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

[1] ندير طروبيا، مرجع نفسه، ص 5.

[2] أحمد مصنوعة، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع المأمول، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014، ص 4

كما أدى تحسين الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم أقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك و تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموعة السكان نتيجة استقطابهم من طرف قطاعات أخرى ويصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف والخضر بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر ويؤدي هذا التعديل إلى توسيع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان في إنتاجية المزارعين وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد ونتيجة لتحسين في قدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.[1]

ثانيا : العوامل الطبيعية

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية جملة من العوامل أهمها:[2]

1- اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لآخر.
2- التصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.
3- ندرة الموارد المائية المتجددة والتي تشكل أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي ، مما يتطلب سياسات واستراتيجيات لإدارة هذه الندرة من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه)و النسبية (مقارنة مع باقي مناطق العالم) مع عدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها بشكل أمثل . بالإضافة إلى استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير عوامل عدة (تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية).

[1] أحمد مصنوعة، مرجع سابق، ص4.
[2] عبد القادر بريش، أسباب الفشل السياسات العربية في تحقيق الامن الغذائي، الملتقى الدولي السابع حول التنمية الريفية والرهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، الجزائر، 2000، ص7.

ثالثا : الخيارات التنموية الكلية :[1]

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة الى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى ،وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور تنموي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى، كما لا يعطي اهتماما كبيرا لتعزيز البحث و الاستثمارات في الزراعة، فكثيرا من اقتصادي التنمية لم يغيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا ـ مع بعض الاستثناءات رغم قول بعض الاقتصاديين أن الثورة الصناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين و اليابان.

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة ـو في المراحل الأولى لظهور الأزمة الغذائية ـأحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي ،بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني أو الإقليمي .[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العرض و الطلب على الغذاء:

العوامل المؤثرة على الطلب:

يرجع الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء إلى ما يمثله الإنفاق على الغذاء من أهمية الإنفاق الاستهلاكي للفئات الداخلية المختلفة و تقرر النظرية الاقتصادية في مجال الطب على الغذاء أن يتحدد بالعوامل التالية: [3]

- **العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء و أسعار الغذاء:** من الملاحظ أن العلاقة بينهما عادة ما تكون عكسية فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء قّلت الكمية المطلوبة و العكس صحيح.
- **العلاقة بين الطلب على الغذاء و عدد السكان:** من المتوقع وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء أي زيادة الكمية المطلوبة منه بالرغم من ثبات أسعار العوامل الأخرى.
- **العلاقة بين الطلب على الغذاء و الدخل الحقيقي و معدل النمو:** عادة ما تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى زيادة إمكانيات المستهلك و التي تنعكس في زيادة الطلب على جميع

[1] عبد القادر بريش، مرجع نفسه، ص7.
[2] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 7.
[3] يوسف عزيزان، مرجع سابق ،ص 58.

السلع و الخدمات بما فيها الطلب على الغذاء بالرغم من ثبات الأسعار و العوامل الأخرى.

المطلب الثالث : شروط ومقترحات الأمن الغذائي

الفرع الأول: شروط الأمن الغذائي:

لكي يتحقق الأمن الغذائي لأي بلد لا بد من استفاء مجموعة من الشروط الضرورية،و نذكر من أهمها ما يلي: [1]

- إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاج السكان إليها كما ونوعا من موارده الذاتية أو من موارد بلد أو بلدان متحالف معها.
- خلق أكبر قدر من عدد الموارد الغذائية وفق أسس الميزة النسبية والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد وخارجه.
- تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم و النوع المناسبين للأطفال، الرجال، النساء وجميع الطبقات.
- تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية.
- ضرورة التركيز على الأمن الغذائي الوقائي المتمثل بتوفير المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية الأساسية.

الفرع الثاني :مقترحات الأمن الغذائي:

من خلال ما استعرضناه عن الأمن الغذائي في الوطن العربي و ما يتعرض له من عجز حقيقي و بخاصة للسلع الزراعية الأساسية و الإمكانات المتاحة لأهم متطلباته، فإن وضع برامج الأمن الغذائي أمرا لابد منه علينا تعزيزه و تطويره والاهتمام به لأنه يشكل ضمان مستقبل الأمة و استقلالها ،و الحقيقة مهما تصورنا في هذا المجال إلا أننا سوف لا نخرج عن إطار آلاف الدراسات و البحوث التي وضعت من قبل الباحثين و مؤسسات التنمية الزراعية في الوطن العربي ولغرض استكمال دراستنا لا بد لنا من جمع و تبويب أبرز المقترحات الواردة لدعم برامج الأمن الغذائي ولابد لنا من القول أن هذه البرامج تستند على توفير الموارد الأرضية و المائية وإزالة ما يعانيه الانتاج الزراعي من معوقات وتعزيز البنية الهيكلية للقطاع الزراعي مع أخذ بعين الاعتبار التركيز على أهم المحاصيل الزراعية و في مقدمتها المحاصيل الحبوبية ، إن أهم أهداف هذه البرامج التي يجب أن تتبناها البلدان

[1] يوسف عزيزان، مرجع سابق، ص 58.

العربية وهي تقليص الفجوة الغذائية و مواجهة تحديات المتغيرات الاقتصادية و الطبيعية المعاصرة .[1]

1- تنمية الموارد الطبيعية: إن تنمية الموارد الطبيعية تعتبر من أهم الأنشطة التي يجب أن تهتم بها الدول العربية ،و نستطيع أن نورد اتجاهات البرامج في هذا المجال:[2]

أ- تنمية الموارد الأرضية و المائية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا و رأسيا من خلال التوزيع و الاستخدامات الأمثل للموارد الزراعية الأرضية و المائية بما يزيد من المساحة ويقنن من استخدام الموارد المائية .

ب- إصدار التشريعات و القوانين و مراجعتها المستمرة بما يسهل تنظيم استخدام الأراضي الزراعية

ت- رفع القدرات الزراعية للحفاظ على خواص التربة من خلال توجيههم و إرشادهم و دعمهم

ث- تشجيع و دعم برامج دعم المخصبات واستخدام الأسمدة العضوية.

ج- تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجات البحرية و المحميات الطبيعية وبما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية هذه وحسن استغلالها

ح- إدارة عرض الموارد المائية بشكل كفؤ والاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة

خ- حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفاقد وإدارة الطلب على المياه و ترشيد استخدامه وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

2-تنمية الإنتاج النباتي :إن أبرز توجهات هذا البرنامج هو تحسين مستويات الإنتاج الزراعي للمحاصيل القائمة و استثمار المزيد من الأراضي مركزين على التوسع الرأسمالي برفع الإنتاجية في وحدة المساحة و التوسع الأفقي بزيادة الرقعة و تقليل الفاقد من الإنتاج ولو نظرنا إلى الإطار العام لبرنامج الأمن الغذائي الذي أقرته القمة الاقتصادية التنموية المنعقدة في الكويت في كانون 2009 في مجال الأهداف فإن البرنامج يعمل على:[3]

أ- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

ب- التخفيف من وحدة تزايد قيمة فاتورة واردات السلع الغذائية.

---

[1] كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص57.

[2] عبد الجبار، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن، ص 56.

[3] عبد الجبار، مرجع سابق،ص 56.

ت- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات و رجال الأعمال في القطاع الخاص.

ث- خلق فرص عمل جديدة و منتجة .

أما في مجال الإطار السلعي فإن الإطار العام للبرامج توجه التركيز على :

- الحبوب (القمح- الشعير- الذرة الرفيعة والقدرة الشامية)
- المحاصيل السكرية (قصب السكر،والشمندر السكري)
- البذور الزيتية (الفول السوداني، السمسم،زهرة الشمس)
- التمور والزيتون
- المنتجات الحيوانية

وقد حدد البرنامج النطاق الجغرافي حسب ما يلي:[1]

* **في الجانب الإنتاجي:**10 دول عربية هي :الأردن ،تونس ،الجزائر،السعودية ،السودان ، سوريا ،العراق ،مصر المغرب ،اليمن .

***في الجانب الخدمي:** جميع الدول العربية باعتبارها مستفيدة من المشروع و المساهمة في استثماراته.

***الإطار الزمني :** يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل :

- **الأولى:** قصيرة الأجل (201-2010).
- **الثانية:** متوسطة الأجل تنموية عام2020.
- **الثالثة:** طويلة المدى ذات طبيعة إستراتيجية حتى عام 2030 .

جدول(1-1):محور ومكونات المشروع

المحاور	المكون
دعم وتطوير مؤسسات البحث والإرشاد ،توفير مستلزمات الإنتاج استخدام التقنيات المتطورة لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار دعم و تطوير مرافق الخدمات الزراعية مساندة و تطوير مؤسسات المزارعين	تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعة القائمة
تطوير مرافق و منظومات الإدارة نقل و توزيع المياه تطوير نظم الري الحقلي	استثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة

[1] عبد الجبار ،مرجع سابق ،ص 57.

مشروعات المرافق و الخدمات الزراعية المساندة مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي	

المصدر: عبد الجبار، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن، ص57.

وقد جاء نص المكونات و المحاور التنموية للبرنامج على ما يأتي:

وقد اقترحت النواتج و توقعاتها وفق الآتي:

جدول(2-1):النتائج المقترحة للتنمية

البيان	الناتج
القمح(81 الشعير57الأرز المحاصيل السكرية البذور الزيتية)	زيادة إنتاج المحاصيل
8.7مليون فرصة عمل	توفير فرص العمل
نحو 4.6 مليار دولار (25من الإنتاج الاستثماري أي 50 من القروض المقترحة بالمحاصيل المستهدفة)	تحقيق قيمة مضافة
تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة	فرص استثمارية للقطاع الخاص

المصدر: عبد الجبار، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن، ص57.

3-تنمية الإنتاج الحيواني و الثروة السمكية.

المطلب الرابع: استراتيجيات تحسين الأمن الغذائي

1. زيادة الإنتاج الزراعي الوطني بالإرتباط الوثيق مع الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ومواجهة المخاطر المناخية، عن طريق ما يلي:[1]

- نتشيط الإستثمارات العامة والخاصة في مجال الزراعة وبصفة خاصة في مجال الهياكل الأساسية الريفية، والبحث، التطوير والابتكار.
- تحسين بيئة الإستثمار في القطاع الزراعي.
- تحسين انتاجية الحبوب في القطاع الزراعة المطرية نظرا إلى الإحتياطي من المياه، يشكل عاملا يحد من الانتاج.

[1] بركنو نصيرة، الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يوم 24/23 نوفمبر، 2014، ص17.

- التكيف مع تغير المناخ: زراعة الأصناف الملائمة وتحسين نظم الري والتقلبات الزراعية.
- زيادة القدرة الوطنية على إنتاج المدخلات الزراعية.
- التوجيه وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية للتنمية المستدامة للمزارع الأسرية، عن طريق مايلي:

❖ تعزيز امكانية توفير عوامل الإنتاج، والتوجيه، والتدريب ،وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، عن طريق تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية.

❖ التنمية الريفية المتكاملة، ومواصلة تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالأراضي.

❖ وضع استراتيجيات وأدوات لإدارة المخاطر، وزيادة فرص اتاحتها للمزارعين.

2. تأمين الحصول على الإمدادات عن طريق مايلي:[1]
   - تعزيز نظم المعلومات عن الأسواق الدولية.
   - تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتدابير التي اتخذتها البلدان من أجل وضع سياسات مستدامة، وتعزيز مرونة البلدان إزاء الصدمات الخارجية.
   - تنظيم التجارة في المنتجات الزراعية على المستوى الوطني وتنفيذ سياسة أسعار ملائمة.
   - التنسيق على الصعيد الوطني لتدابير الإستجابة في حالة تقلبات الأسعار وتعزيز الحوار السياسي مع الجهات الفعالة الرئيسية.
   - إنشاء آليات ادارة المخاطر: إنشاء مخزونات استراتيجية للطوارئ وابرام العقود الآجلة وإنشاء صندوق خاص لأنشطة التدخل.
3. تعزيز فعالية سياسات الضمان الإجتماعي التي تستهدف السكان الفقراء والفئات الضعيفة وبصفة خاصة النساء والأطفال وذلك عن طريق مايلي:[2]
   - تقييم أثر فعالية تدابير الضمان الإجتماعي.
   - تحليل معايير الإستهداف الأكثر ملائمة.
   - إنشاء نظم لرصد حالات انعدام الأمن الغذائي وحالات الضعف.
   - تحديد السياسات المنسقة لكفالة الضمان الاجتماعي المستدام.
   - مراعاة العمالة الريفية ولسيما بالنسبة للشباب والنساء.
4. تعزيز التعاون الأقليمي في مجالات رئيسية هي:[3]

[1] بركنو نصيرة، مرجع سابق، ص18.
[2] بركنو نصيرة، مرجع نفسه، ص19.
[3] بركنو نصيرة، مرجع نفسه، ص20.

- رصد أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.
- إنشاء مصرف زراعي مشترك.
- إنشاء مجمع صناعي لإنتاج الأسمدة.
- تنفيذ الإتفاقات التجارية القائمة ومواءمة السياسات التجارية.
- التفاوض بشأن العقود التجارية الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة.
- وضع خريطة لأوجه التكامل الزراعي من حيث العرض والطلب على المنتجات الزراعية.
- تنمية فرص التكامل الزراعي من حيث العرض والطلب على المنتجات الزراعية.
- تنمية فرص التكامل في مجال التجارة في المنتجات الزراعية.
- نقل التكنولوجيا.
- تبادل وتشاطر الجهود في مجال البحوث.
- تعزيز الإستثمارات والتعاون فيما بين الشركات.

المبحث الثالث: الإطار النظري للفجوة الغذائية

تشكل الفجوة الغذائية هاجسا اساسيا يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الدول العربية لذلك سنتناول في هذا المبحث الاطار النظري للفجوة الغذائية واسبابها.

المطلب الأول: مفهوم الفجوة الغذائية وأسبابها

أولا: مفهوم الفجوة الغذائية[1]

1- تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا و مجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

2- و تعرف الفجوة الغذائية على أنها الفرق بين إنتاج المواد الغذائية و الطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين غير أن هناك من يعتقد أن اعتبار الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج الفجوة الحقيقية يعزوه الكثير من الدقة خصوصا في الدول النامية ،حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية،التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الفعلية الموضوعية للسكان حيث أن سكان الدول النامية حتى الدول

[1] بلعزيز علي، علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة شلف، العدد2 سنة 2014، ص 35.

ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الفعلية (الموضوعية) للغذاء و التي يمكن احتسابها على أساس ثلاث مستويات:

- مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية و منظمة الصحة العالمية .
- الحد المتوسط و يمثل مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا.
- الحد الأمثل و يمثل مستوى الاستهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة، و بهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذا الأساس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية و تسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالاكتفاء الذاتي الموضوعي .

أما فجوة الاكتفاء المحسوبة على أساس الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك فيمكن الإشارة اليهما بالفجوة الظاهرية.

3- وتعرف الفجوة الغذائية هي: تلك الكمية من الغذاء الذي يحتاجها البلد الواحد و لا يستطيع توفيرها محليا بل يسعى و يلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج و يتم تقدير هذا العجز لقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية من الخارج أي الواردات و الصادرة منها .و كما تعتبر العجز في الإنتاج المحلي على تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية التي يتم تأمينه من الخارج.

و يتضح من خلال التعاريف أن الفجوة الغذائية تشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات الأفراد من الغذاء و ما يمكن إضافته هو أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية لأن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في قيمة الغذاء الذي

يتناوله الفرد و هذا ما يوضح أن الفجوة الغذائية تعبر عن الجانب الكمي لمشكلة الغذاء أما الفجوة التغذوية فهي تعبر عن الجانب النوعي للمشكلة ذاتها .[1]

ثانيا :أسبابها [2]

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم و هو الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان العالم العربي خلال ربع القرن ،حيث من المتوقع أن يصل حجم السكان في عام 2005 إلى حوالي 303 ملايين نسمة.

[1] نصيرة بن عبد الرحمان، الفجوة الغذائية في الدول العربية وإشكالية تحقيق الامن الغذائي،ا لملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014، ص 4.

[2] عامر عامر أحمد، نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة مستغانم، 2010،ص28.

2- انخفاض متوسط دخل الفرد و تباين توزيع الدخل في العالم العربي سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى القطري .
3- سيادة النمط الاستهلاكي في العالم العربي و هو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسية و هو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى .
4- سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة .
5- التوزيع المتباين للأراضي الزراعية حيث تستحوذ 6 أقطار عربية هي (المغرب، السودان، والجزائر والعراق وتونس وسوريا) على 78%من مجموع الأراضي المزروعة في الوطن العربي، في حين بلغ الناتج الزراعي العربي في عام 2004 حوالي 68 مليار دولار، استحوذت السودان بمفردها على حوالي 23 بالمائة منه وهو ما يعني ضعف إنتاجية باقي الدول.
6- سيادة أسلوب الإنتاج العائلي في الوطن العربي حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.
7- الفقر المائي في الدول العربية الذي ينعكس على القدرة الإنتاجية.
8- الأراضي المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي ،وتعتبر الإنتاجية العربية على وجه العموم باستثناء مصر إنتاجية ضعيفة ويرجع ذلك الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وتدهور المستوي الفني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.
9- ضعف الإستثمار في مجال البحوث الزراعية العربية و عدم استقرار السياسات الزراعية،و هو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن قضية الأمن الغذائي العربي تمثل أحد أهم عناصر الأمن القومي الرئيسية نظرا لما تحمله من أبعاد سياسية و أمنية يمكن استغلالها من قبل الدول المصدرة للغذاء و عليه فإن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي مشكلة تحتاج إلى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها .[1]

المطلب الثاني :أطراف الفجوة الغذائية [2]

إن الفجوة الغذائية لها طرفان رئيسيان هما : طرف الاستهلاك الكلي و طرف الإنتاج الكلي و تزداد الفجوة الغذائية كلما زاد الطرف الأول و نقص الطرف الثاني ،إلا أنه لكي يتم

[1] عامر عامر أحمد، مرجع نفسه، ص28.
[2] مباركة نعامة ،دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية ،رسالة لنيل شاهدة ماجستير ،جامعة البليدة ،2011، ص19

سداد هذه الفجوة، فإنه يلزم التعامل مع طرف ثالث مكمل، وهو الواردات، و كلما اتسعت الفجوة أصبح من الضروري زيادة الواردات الغذائية مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص الواردات من المعدات، و السلع الإنتاجية اللازمة للتنمية .

و هناك عدة عوامل متداخلة تم ذكرها سابقا تدفع معدلات الإنتاج من المواد و السلع الغذائية إلى التراخي و الجمود، كما تدفع معدلات الطلب على الغذاء إلى التزايد، مما يزيد في النهاية من اتساع الفجوة الغذائية و تعقد المشكلة .

وكما ذكرنا سابقا فإن هناك عدد كبير من الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية حصيلة صادرات بعض هذه الدول لتمويل وارداتها الغذائية

هذه المجموعة من الدول النامية المنخفضة الدخل تواجه صعوبات في تمويل وارداتها من الغذاء، هناك بعض المؤشرات التي تعكس مدى أهمية الواردات الغذائية ومدى اعتماد الدول النامية.[1]

$$\text{نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات} = \frac{\text{قيمة الواردات الغذائية}}{\text{حصيلة الصادرات}}$$

$$\text{نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات الغذائية}}{\text{حصيلة للواردات}}$$

$$= \frac{\text{الواردات الغذائية}}{\text{الانتاج المحلي من الغذاء} - \text{الواردات} - \text{الصادرات}}$$

$$= \frac{\text{الواردات الغذائية}}{\text{الانتاج المحلي من الغذاء} - \text{الواردات} - \text{الصادرات}}$$

$$\text{نسبة الاعتماد على الاستيراد الغذاء} = \frac{\text{الواردات الغذائية}}{\text{مجموع الغذاءالمتاح داخليا}}$$

[1] مباركة نعامة، مرجع سابق ، ص19

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية} = \frac{\text{قيمة الواردات الغذائية}}{\text{حصيلة للواردات}}$$

وبملاحظة للدول النامية نجد أن هذه المؤشرات لم تتحسن فترة الثمانينات وذلك لانتشار أزمة الديون في هذه الفترة و التي حالت دون توفير النقد اللازمة لسداد قيمة الواردات اللازمة للمجتمع ،كما أن هذه النسبة بقيت على حالها منذ تدهور في فترة التسعينات ،نتيجة لإتباع الدول النامية سياسة إصلاحية و تثبيت لاقتصادياتها و قيامها باقتراض من الهيئات الدولية التي فرضت عليها في مقابل هذه القروض انتهاج سياسات تقشفية تضمن استيراد هذه الديون في الآجال المحددة المتفق عليها ،وتكاد تكون هذه النسب مستقرة نسبيا في الوقت الحالي لاستقرار الجزئي في الوضع الاقتصادي في معظم الدول النامية .[1]

و عموما يمكن القول بأن مقدرة الدولة على استيراد الغذاء يتوقف على العوامل الآتية :[2]

- القوة الشرائية لصادرات هذه الدول، أي الصادرات الزراعية إلى الأسواق الدولية ، والتي تحدد باتجاهات الأسعار و حجم الصادرات .
- مستوى الأداء الاقتصادي للإنتاج الزراعي المحلي و خاصة انتاج الغذاء .

ولكن يبدو أن نمو واردات الغذاء في الدول النامية لا يتأثر كثيرا بكل من المحدد الأول و الثاني و خاصة في الفترة القصيرة ،فقد أثبتت دراسة قامت بها منظمة التغذية و الزراعة (FAO) أن هناك دول كثيرة من دول العجز الغذائي تجاوزت وارداتها من الغذاء بدرجة كبيرة حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي ،ومن ثم تفسير هذه الظاهرة بأن هذه الدول تحصل على مساعدات نقدية و عينية غذائية ،وبالتالي تستخدم مصادر من النقد الأجنبي غير المصادر التصديرية ،و هذه المصادر الأخرى على الرغم من أنها قد تكون هامة في بعض الحالات ،إلا أنها غير منتظمة و لا تمثل مصادر مأمونة و مستقرة ،لذلك يمكن القول بأن المحدد الرئيسي و الأكثر أهمية لواردات الغذاء في هذه الدول هو الإنتاج المحلي من الغذاء .[3]

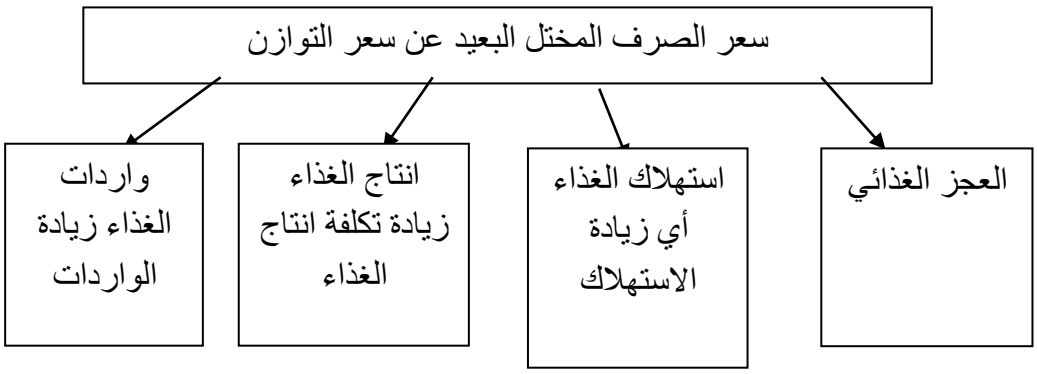
[1] مباركة نعامة، دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شاهدة ماجستير، جامعة البليدة،2011، ص20.
[2] مباركة نعامة ،مرجع نفسه، ص21.
[3] مباركة نعامة ،مرجع سابق، ص21.

هذا عن الجانب الأول المتمثل في النمو الواردات الغذائية ،أما عن الجانب الثاني والمتمثل في النقد الاجنبي ،الذي يوجه لدفع فاتورة الغذاء فتتحدد قيمته الشرائية من خلال :

- حصيلة النقد الأجنبي المتوفر للاستيراد المواد الغذائية في العالم الخارجي، والتي تتحدد قيمته من حجم الصادرات الخارجة من الدولة.
- سعر الصرف العملة الوطنية المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، وتحدد سعر الصرف في السوق الحرة ،إلا أن الدول النامية تتبع سياسة أسعار الصرف البعيدة عن سعر التوازن.

وهذا يعني أنها تحدد سعرا رسميا عملتها الوطنية أعلى من قيمته الحقيقية، ومما يزيد من ابتعاد القيمة الخارجية لعملات هذه الدول عن الأسعار التوازنية ،اتباعها لسياسات نقدية ومالية توسعية وارتفاع معدلات التضخم بالداخل عنها بالخارج، وكذلك استمرار العجز في موازين مدفوعاتها، وبدلا من الاتجاه نحو تصحيح القيمة الخارجية لعملاتها أي تقريب الأسعار التوازنية، لجأت هذه الدول إلى المزيد في الإجراءات الحمائية عن طريق نظام الحصص والرقابة على الصرف ونظام التراخيص، مما أدى إلى المزيد من اختلال قيمة العملة الوطنية.[1]

الشكل رقم (1-1): تأثير سعر الصرف البعيد عن التوازن على شكل



من الشكل أعلاه نلاحظ أن اختلال أسعار الصرف وابتعادها عن الأسعار التوازنية يؤدي إلى حدوث اختلالات في عمليات التبادل الداخلي والخارجي في غير صالح الدولة، وكذلك على وارداتها الغذائية من العالم الخارجي، مما يعمق الفجوة الغذائية ويزيد من حدتها ،وهذا يطلق عليه تدهور القوة الشرائية لصادرات الدول النامية، ونتيجة لهذا التدهور تلجأ هذه الدول إلى الاستدانة من الأجل الغذاء،

[1] مباركة نعامة، مرجع سابق، ص 22.

ودخولها في تبعية غذائية للعالم الخارجي، بسبب ضعف انتاجها المحلي ونقص مردودية صادراتها في الحصول وتوفير العملة لاستعمالها في الاستيراد الغذاء اللازم والمطلوب.[1]

المطلب الثالث :تحديات الفجوة الغذائية

تتعدد العراقيل التي من شأنها أن تعيق جهود تقليص الفجوة الغذائية ،التي وقفت حائلا أمام تحقيق الأهداف التي تصب إليها الدول خاصة العربية منها لعل أبرز العراقيل ما يلي :[2]

1. العجز المائي:

تعتبر محدودية الموارد المائية، انخفاض كفاءة استخدامها من أهم التحديات التي تواجه مسارات الأمن الغذائي فجهود تنمية المتاح من الموارد المائية وتحسين إدارتها وترشيد استخدامها من أهم تحديات الأمن الغذائي ،ولا يقتصر ذلك على ترشيد استخدامات المياه الجوفية وتطوير نظم الري الحقلي وتطوير قنوات الري وإنما يشمل حصاد مياه الأمطار وإنشاء السدود والري التكميلي في الزراعات المطرية.

2. الفجوة التقنية:

يشكل التطوير التقني للزراعة العربية تحديا كبيرا أمام مسيرة الأمن الغذائي العربي ،خاصة وأن دول العالم تشهد تطورات تقنية متلاحقة ،ولا تزال التقليدية لمعظم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي العربية، ولا تزال إنتاجية الوحدة الأرضية لمعظم المحاصيل الرئيسية وإنتاجية الوحدة الحيوانية في الدول العربية تقل عن نظيرتها على المستوى العالمي، وتقل كثيرا عن نظيرتها في الدول المتقدمة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها نقص البذور المحسنة، وضعف استخدام الأسمدة ،وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.

3. تمويل الإستثمار الزراعي

برغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية للمنطقة العربية، إلا أن القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية لم يحظى بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف الاستثمارات الموجهة إليه سنويا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة، وعدم وجود مؤسسة عربية متخصصة

[1] مباركة نعامة ،مرجع سابق، ص22

[2] خليل عبد القادر، الأمن الغذائي وواقع الفجوة الغذائية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014، ص 6.

قي تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي وهذا ما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تطوير نظم الإستثمار وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي وما يتطلبه ذلك من استحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية.

4. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية:

برغم من اعتماد العديد من الدول العربية على الاستيراد من الخارج لسد احتياجاتها الغذائية من الحبوب والسكر والزيوت النباتية، إلا أن هناك سلعا غذائيا أخرى تتمتع فيها هذه الدول بمزايا نسبية في إنتاجها وتسعى لزيادة إنتاجها لمقابلة الطلب المحلي، وزيادة عوائدها التصديرية، وتعتبر السلع الغذائية العربية أمام تحد كبير، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء، وتتمثل متطلبات هذه المنافسة في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة ،وتطوير نظم التسويق الزراعي والمواصفات القياسية والإرشاد التسويقي والحد من الاستعمال المفرط في استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص وتذليل الصعوبات التي تواجهه سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق الخارجي .[1]

5. تحسين الأحوال المعيشية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

تتسم المناطق الريفية بالوطن العربي بانخفاض مستويات الدخول فيها مقارنة بالمناطق الحضرية، والتدني النسبي لمستوى الخدمات الاجتماعية من خدمات الصحية والتعليمية، وقلة فرص العمل، و انخفاض مستويات الأجور، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مما أثر على إنتاج السلع الغذائية وتسبب في عدم استقرار المجتمعات، ومن ثم فإن مواجهة هذا التحدي يدعو إلى زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية والتعاون العربي في إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية، مثل برامج التي تنفذها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمساهمة في ازدهار الري ،والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية وبرامج التنمية الريفية والزراعية المتكاملة والمستدامة، ومشروعات دعم النشاطات المرأة الريفية في مختلف مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، ومشروعات مدارس النساء الريفيات في الدول العربية.[2]

المطلب الرابع:وسائل الحد من الفجوة الغذائية بالوطن العربي

[1] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص 7.
[2] خليل عبد القادر، مرجع نفسه، ص 7.

استنادا إلى ما أوضحته الدراسة من موقف الإنتاج الزراعي الراهن بالوطن العربي و ما ترتب عليه من فجوة غذائية لعديد من مجموعات السلع الغذائية فإن الدراسة ترى أنه يمكن إنجاز أهم وسائل الحد من الفجوة الغذائية في الوطن العربي فيما يلي:[1]

1- نظرا لما تبين من كبر حجم الفجوة الغذائية من الزيوت النباتية بالوطن العربي والتي تعرف في جانب كبير منها إلى تذبذب المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية وإنتاجياتها من عام لآخر و التي من أهمها السمسم و زهرة الشمس (دوار الشمس)،الفول السوداني فول الصويا والتي تتركز زراعته في مصر بنسبة 84 %من إجمالي الرقعة المزروعة بالوطن العربي والقطن والتي انخفضت المساحة المنزرعة منه بالوطن العربي من 666.3 ألف هكتار عام 2006 إلى 467.8 ألف هكتار عام 2008 وذلك بسبب المعوقات الاقتصادية المتمثلة في السياسات السعرية و التسويقية للمدخلات و الإنتاج حيث أدى رفع الدعم عن أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي في معظم الدول العربية إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار المنتجات وهو ما أدى إلى انخفاض العائد من تلك المحاصيل و عزوف معظم المزارعين عن زراعة الكثير من محاصيل البذور الزيتية ،لذا فإن الأمر يتطلب ضرورة إتباع سياسة سعرية تحقق للمزارعين تغطية التكاليف الإنتاجية و تحقيق هامش ربح يساهم في رفع مستوى الاقتصادي و الاجتماعي لهم.

ويتطلب ذلك التزام الدول العربية المنتجة باستلام الإنتاج بأسعار مشجعة بما يؤدي إلى زيادة المساحات المزروعة مع التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والحصاد ونشر استخدام الميكنة الزراعية من مرحلة إعداد الأرض للزراعة و حتى مرحلة الحصاد وكذلك الاهتمام بتكنولوجيات ومعاملات ما بعد الحصاد هذا بالإضافة إلى توسيع قاعدة التكامل بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي للأقطار العربية واستغلال القدرات التمويلية الموجودة و العمل على تشجيع صناعة استخلاص الزيوت النباتية و تدعيمها إذا لزم الأمر لتخفيض التكاليف الإنتاجية .

1- وفيما يتعلق بالفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء والتي تغري إلى انخفاض المعروض من الموارد العلفية بالوطن العربي مما يزيد من تكلفة الأعلاف المائية و المركزة بالإضافة إلى ضعف القدرة الوراثية الانتاجية للسلالات المحلية من مختلف أنواع الثروة الحيوانية و عدم وجود سلالات متخصصة في إنتاج اللحم من الاقطاع العربية.

[1] عبد الجبار، مرجع سابق، ص64.

لذا فثمة جهود يجب أن تبذل في سبيل الاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعي النباتي في صناعة الأعلاف الغير تقليدية لسد الفجوة العلفية و تخفيض تكلفة انتاجها بجانب تنظيم استغلال المراعي الطبيعية و التحسين الوراثي للسلالات المحلية من الماشية بمختلف الأُقطار العربية .[1]

2- التركيز على برامج التنمية الرأسمالية و المتمثلة في تطبيقات التكنولوجيا الحبوبية من الأصناف ذات الإنتاجية العالية بالإضافة إلى مختلف العمليات المزرعية ذات التأثير على الإنتاجية و ذلك لزيادة الإنتاجية الهكتارية لمختلف مجموعات السلع الغذائية.

ويتضح مما سبق مدى اتساع الفجوة بين إنتاجية الهكتار من مختلف المحاصيل بالدول العربية مما يعني إمكانية مضاعفة الإنتاجية الحالية لكثير من المحاصيل وفي مقدمتها القمح و الشعير والذرة بالإضافة غلى المحاصيل الزيتية والسكرية وهي المحاصيل التي تمثل النسبة الأكبر من فجوة الغذاء بالوطن العربي .

والسبب الرئيسي الذي يمكن وراء هذه الفجوة في الإنتاجية أن الزراعة العربية لازالت تستخدم أساليب إنتاجية تقليدية من جهة وتعتمد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم و يحتاج الأمر

تعاونا و تنسيقا عربيا يضمن تحديث مراكز البحث و إمدادها الوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية مع تبادل الخيرات ومن ثم زيادة فعالية الجهود البحثية وتعزيز مردودها التنموي .[2]

1- تكاتف الجهود العربية لتنسيق الخطط و السياسات الزراعية بين الدول العربية و بعضها بصورة تكاملية تقوم على الاستفادة من الميزات النسبية التي تتوفر لبعض الدول العربية في إنتاج السلع و المنتجات الزراعية ،لاسيما و أن الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة بالوطن العربي تبلغ نحو 197 مليون هكتار ،تشكل المساحة المستعملة منها حوالي 71 مليون هكتار تمثل نحو 36% من المساحة القابلة للزراعة ،أي أن هناك نحو 126 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد حتى الآن.

2- نظرا لارتباط الأمن الغذائي بالأمن المائي و نظرا لوجود عجز في المناخ من الموارد المائية العربية نحو 760 متر مكعب مقابل 7000 متر مكعب على مستوى العالم ووجود تهديدات خارجية على مستقبله من خارج الحدود السياسية الاقطار الوطن العربي نظرا لأن(

[1] بركنو نصيرة، مرجع سابق،ص 15.
[2] عبد الجبار، مرجع نفسه، ص64.

70 %)من الموارد وترشيد استخدامها بتشجيع التوسع في استخدام التقنيات الموفرة للمياه مثل أصناف المحاصيل المبكرة في النضج و الأصناف المقاومة للملوحة و الجفاف بالإضافة إلى تطوير أساليب الري القديمة الممثلة بالري السطحي و الكفيل بوقف استهلاك مصادر المياه بالوطن العربي لاسيما وأن كفاءة أساليب الري في دول العربية أقل من 40 بالمائة مما يعني فواقد مائية سنوية تقدر بحوالي 91 مليار متر مكعب.

3- استنادا لما يشاهده العالم من ارتفاع شديد في سعر السلع الغذائية بداية من عام 2006 والذي خلص تقرير البنك الدولي في شأنه إلى أن (65%)من ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء انما يعزي إلى تزايد الاعتماد على المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول الذي ارتفعت اسعاره بشكل مضطرد وهو ما دعى الدول الصناعية الكبرى إلى تكثيف استخدام مخزونها من المنتجات الغذائية والتي من أهمها الحبوب لاستخلاص الحيوي المتمثل في الايثانول والبترول الحيوي كبديل نظيف للطاقة ، ونظرا لما تمثله قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب بالوطن العربي من أهميته نسبية كبيرة بالمقارنة بفجوات باقي المجموعات الغذائية الأمر الذي يحتم عل الأقطار العربية ضرورة التركيز على تقليل الفجوة الغذائية من الحبوب لتقليل من مخاطر ارتفاع أسعار استيرادها وذلك من خلال ترشيد الاستهلاك بالإضافة إلى ضرورة التوسع في تطبيقات التكنولوجيا الحيوية المتمثلة في استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية وبصفة خاصة من محصولي القمح والذرة الشامية . كما يدعو ذلك الدول العربية إلى تنفيذ خطط لتحسين واقع الأمن الغذائي في إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد المتاحة بشكل تكاملي لتحقيق أعلى درجة من الاكتفاء الذاتي تمهيدا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة في تأمين احتياجاتها من الغذاء .[1]

4- بالرغم من تنوع البيئة الزراعية وتوافر ظروف اقتصادية ملائمة على امتداد الوطن العربي إلا أن تكوين سوق العربية مشتركة تستطيع توظيف مواردها المتاحة بكفاءة تتناسب مع المتغيرات العالمية حيث لا تتعدى نسبة التجارة للبيئة الزراعية عشر حجم التجارة العربية مع الدول العالم ، لذا فثمة جهود يجب أن تبذل في سبيل تشجيع التجارة البيئية للسلع الزراعية بالوطن العربي.

5- تشجيع الإستثمار في المجال الزراعي و اقامة المشاريع المشتركة والخاصة الممولة من الأموال العربية في المجال المحاصيل الإستراتيجية حيث تشير البيانات إلى ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانيات المتاحة من موارد في معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانيات

[1] عبد الجبار، مرجع سابق، ص 65.

المتاحة من موارد طبيعية وقوى بشرية مع توفر الأموال اللازمة لتطوير الزراعة في كثير من البلدان العربية و امكانية ضمان استدامتها لتحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي على المستوى الوطني والقومي ،كما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممول من الأموال العربية في بعض الدول لا تركز على قلتها على المحاصيل الإستراتيجية بل تركز عل المشاريع ذات العائد السريع مثل الدواجن والألبان والخضر.[1]

من خلال عرضنا للجانب النظري لمشكلة الأمن الغذائي والفجوة الغذائية فقد عرفنا أن توفير الغذاء لجميع الأفراد و في جميع الأوقات تناولنا في صلب هذا الموضوع مفاهيم مختلفة مرتبطة بالأمن الغذائي والفجوة الغذائية وقد حاصرنا الموضوع في أبعاد مستويات ووضوح كل في إطاره، ولإيجاد طرق وسياسات لتحقيق الأمن الغذائي الذي يعكس بدوره هذا الأخير إمتصاص الفجوة الغذائية.

إن الفجوة الغذائية أو العجز الغذائي ليس فقط لضعف اقتصاديات دول المغرب العربي، وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا لإبقاء هذه الاقتصاديات أكثر تراجعا، فالمواد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية بتغطية العجز تكون غالبا على حسب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو، ويتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، ومن خلال دراستنا ركزنا على الفجوة الغذائية في كل من الجزائر، تونس، و المغرب، حيث وجدنا مقدار هذه الفجوة كبيرة مقارنة بالإمكانيات التي تزخر بها هذه البلدان ورغم سعيها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة من خلال تركيزها على قطاع المحروقات وعدم إدراكها بأهمية تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: مفاهيـم النمـو الاقتصادي و التنميـة الاقتصاديـة

سنتناول في هذا المبحث الجانب النظري لكل من النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والتطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة به.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

- **تعريف 1:** تلك الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة، ومن ثمة لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا.[2]

[1] عبد الجبار،مرجع سابق،ص 65.
[2] مايكل ابدجمان،"الاقتصاد الكلي -النظرية والسياسة-" ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999، المملكة العربية السعودية، ص455.

- **تعريف 2:** زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أوتطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.[1]
- **تعريف 3:** ويعرف أيضا على أنه : عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ،ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية بين الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسب استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها. [2]
- **تعريف 4:** وهناك من عرف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتــج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية . [3]

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

لقد أوضح كزنتس[4]* *S. Kuznets* ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها باختصار فيما يلي:

1. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.

2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

3. المعدلات المرتفعة في التحـول الهيكلي للاقتصـاد.

4. المعـدلات المرتفعـة للتحـول الإيديـولوجـي والاجتمـاعي.

5. ميل اقتصـاديات الدول المتقـدمة للوصـول إلى إحكام سيطـرتها على الأسـواق العالميـة وكذلك المـواد الخـام.

6. يقتصر انتشـار النمو الاقتصـادي على العـالم المتقـدم الذي يعـادل نحـو ثُلثْ سكـان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي "مبادئ علم الاقتصاد" دار الصفاء، ط1، 2009، الأردن، ص281.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر،عمان – الاردن، 2006، ص260.

[3] أحمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص 103.

[4]عماد معوشي، قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (1970-2007)، رسالة لنيل شهادة ماجستير جامعة المدية، 2001،ص33.

وعلى ذكر هذه الخصـائص فإنه يتضح بأن مسألة النمو والتنمية الاقتصـادية ليست محددة بوفرة المـوارد فقط بل هي في الأساس ترتبـط بالفهم الجيـد للعملية واختيـار الإستـراتيجيات والسبل المناسبة لتحقيق الأهداف بمستـوى عال من الفعـالية وذلك باعتبـار عوامل الوقت والتكاليف والجـودة دون إهمـال الآثار الاقتصـادية والاجتماعية .[1]

المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي

يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه المتحققة في مدة من الزمن غالبا ما تكون سن، فهناك رأي غالبية الاقتصاديون أن قياس معدل النمو الاقتصادي باستخدام معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من معدل التغير في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي لبيان أهمية التغيير في نوعية حياة أفراد المجتمع في القطر و لأن معدل الدخل الفردي الحقيقي يأخذ أيضا في الحسبان معدل التغير في السكان تتم الزيادة في معدل دخل الفرد

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي :[2]

أولا :النمو التلقائي

ويقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقها بل إتباع أسلوب التخطيط العالمي القطاعي أو الجزئي من القطاع ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة و انما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي أو يسمى بنظام السوق.

ومن أمثلته الدول الأوروبية وأمريكا كما هو واضح لسمات وخصائص النظام الرأس المالي الملكية الخاصة لعناصر وموارد الانتاج.

ثانيا :النمو المخطط

فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع و احتياجاته وهو مايسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات و هناك دور مركزي اختياري للحكومة و هذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية

[1] عماد معوشي ، مرجع سابق ،ص33.
[2] عماد معوشي ، مرجع نفسه ،ص33.

الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، كما تم ذكره سابقا يقوم إطار هذا النمو على أساس زيادة الملكية الاجتماعية والاشتراكية لوسائل الإنتاج و التخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي و توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع و الخدمات التي تلبي الحاجات الفردية و الاجتماعية أي إشباع احتياجات أفراد المجتمع، وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في القطر.

ثالثا: النمو العابر

وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات و الاستمراري، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة و عادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته و يسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها أدى إلى ارتفاع استثماراتها و قدوم العمالة إليها ثم سرعان ما انخفضت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية

- **تعريف 1:** اختلف الكتاب والمفكرين في مصطلح التنمية الاقتصادية: فالأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و اشتراكه على أن هناك كما هائلا من التعريفات التي عرفت بها التنمية، لا يسعنا أن نستعرض بعضا منها ونختار مفهوم الذي نراه جد مناسب لها وهنا يمكننا أن نميز بين مفاهيم الغربيين ومفاهيم مفكري الدول النامية من العرب والمسلمين لا لشيء إلا لإظهار الاختلافات التي قد ت **عند الغربيين**: تعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين أمثال "Baldwin Meier" التنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقد.
- عند مفكري الدول العربية: يرى سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع.[1]

التعريف 2: التنمية هي تلك العملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات

[1]اسماعيل محمد بن قانة، إقتصاديات التنمية (نظريات –نماذج –إستراتجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن 2011، ص8.

النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وإستأصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما .[1]

التعريف 3: التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول الى وضع أفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه.[2]

التعريف 4: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية نقل اقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق هي عملية انتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، هذا الانتقال يقتضي تغيرا جذريا وجوهريا في أساليب الانتاج المستخدمة (قوى الانتاج وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج) في البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية.[3]

المطلب الرابع : الفرق بين التنمية والنمو

يميل معظم الاقتصاديين الغربيين إلى استعمال مصطلح "النمو الاقتصادي " و "التنمية الاقتصادية " بمعنى واحد ،ويعتبرونها مترادفتين في جوهرهما، وإن كانت فروق جزئية في معنييهما وذلك استنادا إلى التجربة الاقتصادية في بلدانهم .[4]

وتتمثل أهم هذه الفروقات فيما يلي النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للناتج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (الوطني) مثلا يعتمد على تصدير النفط والغاز أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع انتاجية من هذه الموارد بشرط أن لا تنخفض الأسعار في الأسواق العالمية، بينما التنمية الاقتصادية تعبر عن الزيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وترتبط بالأجل الطويل أي أن مفهومها أوسع من مفهوم النمو، لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج، وكفاءة هذه العناصر جراء تغيرات في التنظيمات فنون الإنتاج، وغالبا ما يكون أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

[1] رمزي علي اسماعيل سلامة، اقتصاديات التنمية، جامعة الاسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ص 159.
[2] علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص 103.
[3] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،لبنان، 1999، ص 208.
[4] عماد معوشي ، مرجع سابق، ص 33.

وعليه نجد أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.[1]

ويمكن إبراز أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يلي

الجدول (1-2):أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
▪ النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية . ▪ النمو الاقتصادي هو وليد مصادفة أو ظروف عابرة تسمح بتبديل إيجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات . ▪ هو مفهوم ضيق لأنه يقتصر على مجرد التغير الكمي في بعض المتغيرات القابلة للقياس كمتوسط دخل الفرد . ▪ منحنى النمو يتعرض للتذبذب صعودا وهبوطا (سلبا أو إيجابا) .	▪ أما العكس فهو غير صحيح . ▪ التنمية هي وليدة تبادلات عميقة و واسعة ولا تتأثر بالظروف العابرة وهي تستلزم ارادة واعية و فاعلة . ▪ هي مفهوم أوسع لأنها تتضمن التغير الكمي والكيفي . ▪ أما التنمية فهي تفسير على خط أكثر ثباتا (استقرارا) وأقل تذبذبا .

المصدر: عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية ،مصر ،2006، ص 5،6.

رغم الاختلاف والنمو والتنمية الاقتصادية في الجدول أعلاه فإن كلاهما يؤثر في الآخر، فالتغييرات الهيكلية تعد شرطا ضروريا لظهور النمو، كما أن النمو يحدث في الأجل الطويل تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي.[2]

المبحث الرابع: نظريات النمو التقليدية ونماذج النمو الحديثة

1-المطلب الأول: نظريات النمو التقليدية (نظريات النمو الخارجي)

[1] مراد تهتان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "دراسة قياسية 1980-2006 "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، غير منشورة ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009،ص 10.

[2] مراد تهتان , مرجع سابق ,ص 11

انصب اهتمام المفكرين الاقتصاديين بالجانب التنظيري للنمو الاقتصادي، باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، و اهتم الفكر التقليدي بالنمو الاقتصادي وأبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، وكانت إسهاماته من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، مما فتح المجال لظهور اتجاهات جديدة لتطوير نظريات ونماذج جديدة مفسرة للنمو.

وقد عرفت الآراء والتفسيرات اختلافات عديدة في ووجهات النظر خصوصا فيما تعلق بالأسباب والمتغيرات أو العوامل والمحددات المؤدية إلى تحقيق هذا النمو، وفي هذا الإطار تعددت النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ولكنها كانت تفسر النمو بعناصر خارجية، ومن خلال دراستنا هذه نستعرض أهم النظريات التي تطرقت للنمو الاقتصادي..

1- النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك .

برغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ،وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم

تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:[1]

الانتاج لدالة من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وبكل تغير في الانتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الانتاجي ورأس المال المستخدم .

- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الانتاجي وعلى الأرباح التي تعتمد مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين تراكم رأس المال الذي تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية)وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الارباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.
- ثبات الفن الانتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا .
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي اداري و حكومي مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، ضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته .[2]

- مفهوم ونظرية « ادم سميث»

حسب" آدم سميث "يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الانتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية تحسبا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية، و كل هذا يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية وما

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد، 2012 -2013، ص37.

[2] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص37.

يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم اعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق و استخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة و المناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة .[1]

ويرى " ادم سميث " أن معدل النمو السنوي للناتج الوطني هو مجمع الإنتاجية الحدية لجميع عناصر الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء تفاضل بالنسبة للزمن(t) للمعادلة (1) كما يلي :[2]

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

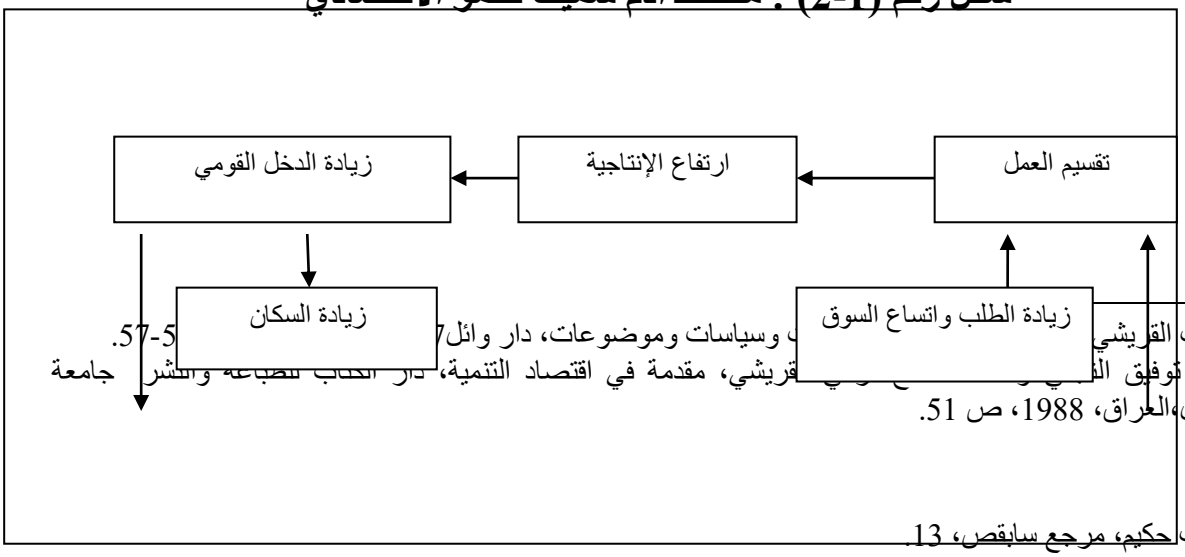
$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية لعنصر الأرض

ويلخص أدم سميث تصوراته وأفكاره في الشكل التالي[3] :

شكل رقم (1-2) : مخطط ادم سميث للنمو الاقتصادي



[1] مدحت القريشي، [illegible] وسياسات وموضوعات، دار وائل7 5-57.

[2] سالم توفيق النجفي و[illegible] القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،العراق، 1988، ص 51.

[3] شنوف حكيم، مرجع سابقص، 13.



2- النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وقد قام أصحاب هذا الفكر بإحداث آليات جديدة في تفسير النمو الاقتصادي، ترتكز أساسا على استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود، بحيث أنهم استدلوا إلى إمكانات النمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم بالإضافة إلى ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف واستمرار معدلات الأرباح مع تضاؤل فرص الركود الاقتصـادي، بحيـث أكدوا على وجود عوامل أخرى ذات أهمية بالغة في سير العملية الإنتاجية، كعامـل التطور التكنولوجـي والابتكارات، كما تفترض النظرية إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا ما جعل أصحاب الفكـر

النيوكلاسيكي يتعارضون في أفكارهم مع أصحاب الفكر الكلاسيكي، فظهرت عدة نماذج ونظريات تدعم أفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة.[1]

أولا: نموذج سولو (Robert solow)

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج(هارود– دومار) عن طريق إدخال عنصـر العمـل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وقد حصل سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987.

كمـا لقب بأب النمو الاقتصادي، لان نظريته أعطت بعدا جديدا للنمـو الاقتصادي، وأبان عن ذلك في كتابه الشهير « مساهمة في نظرية النمو » عام 1956 وقامت فكرته الأساسية على دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل، وغياب الإحلال بين عوامل الإنتـاج على المدى القصير وتتمثـل المتغيرات الداخليـة في النمـوذج في كـل من الإنتـاج (Y) رأس المال (K) العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:[2]

[1] محمد مدحت مصطفى ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الاشعاع للطباعة والتوزيع،1999،ص189 .
[2] محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، 1999، ص189 .

$$Y(t) = F((K(t), A(t)L(t))$$

حيث : **t** يمثل الزمن

و من خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمـن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمـن عن طريـق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالـة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيـات التجريبية.

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتـاج بأكثر من الضعف، وكذلك الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي :

$$\lim_{K \to 0}(F_K) = \lim_{F \to 0}(F_L) = \infty; \quad \lim_{K \to \omega}(F_K) = \lim_{F \to \omega}(F_L) = 0 \ldots\ldots (4)$$

و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، ويكتب نموذج سولو النهائي كمايلي [1]

$$\dot{K} = \partial k = S\, f)k) - (n + \delta)$$

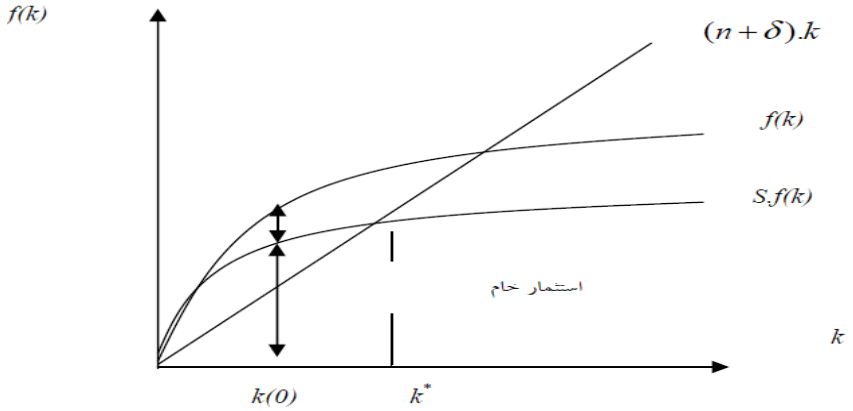
وللحصول على معدل النمو ل k نقوم بقسمة المعادلة على k فتصبح المعادلة كمايلي :

$$y_k = \dot{K}/k = S\, f)k)/k - (n + \delta)$$

ويمكن تمثيل هذه المعادلة بالتمثيل البياني التالي :

شكل رقم (2-2) : نموذج سولو حول النمو الاقتصادي

[1] محمد مدحت مصطفى ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مرجع سابق ،ص190.



المصدر: شنوف حكيم ،العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1980-2012) ،رسالة لنيل شهادة ماجستير 2014 ،ص3.

-اهتمت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث بتفسير عملية النمو الاقتصادي، وساهمت في تطوير العديد من النماذج والنظريات الملائمة للوقائع الاقتصادية المعاصرة، وكانت أكثر توسعا وتعمقا في تفسيراتها للنمو الاقتصادي.

لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية التي وضعت حجر الأساس وأبرزت المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي، فقد استنبط الاقتصاديون وأصحاب الفكر المعاصر نظرياتهم الجديدة

من أفكار ودراسات سابقيهم من أصحاب الفكر التقليدي، الكلاسيكي، الكلاسيك المحدثين وكذا الكنزيين وغيرهم، وتركزت أبحاثهم على بناء نظريات معاصرة، وذلك بغية إعطاء نفس جديد في مجال النمو الاقتصادي، يتماشى مع الظروف الراهنة و الواقع الاقتصـادي المعاش.

وقد ظهرت هذه النظريات أو ما يطلق عليها بنظرية النمو الداخلي في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصـادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، وقد عملت على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، على اعتبار أن النمو الاقتصادي علي المدى الطويل يتحدد بعوامل داخليـة ولهذا سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي .

المطلب الثاني :نموذج رومر (Romer)

طرح رومر سنة 1986 فكرته الأساسية التي تتمحور حول الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجيـة يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار،

بالإضافـة إلى ذلك فإن الفرضيـة الثانية متمثلـة في أن المعرفـة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد.[1]

وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير d Ai/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمحزون رأس المال.

ومنه دالة الإنتاج هي[2]:

$$Yi = F(Ki, K\,Li)$$

بحيث

تحقق الخصائص النيوكلاسكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K_i و Li ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مرد وديـة متناقصـة ل K_i كـما هو ملاحظ في نموذج سولو.

بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل Li فان دالة الإنتاج متجانسة من الدرجـة واحد في K_i و K وبالتالي فإن مصدر النمـو الداخلي هو ثبـات المر دودية الاجتماعيـة لرأس المـال وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص كما يلي:

$$Yi = A.(K_i)^{\alpha}.(K.Li)^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $k = K/L$ ، $K_i = K_i/Li$ و $yi = Yi/Li$ ، ثم بوضع $yi = y$ و $/kK_i$

يصبح الناتج المتوسط هو :

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص20

[2] نزار سعد الدين العيسى ،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ،بيروت ،2001 ،ص20 .

$$Y/K = f(L) = A . L^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال ويتم ذلك بالاشتقاق بالنسبة ل Ki وبتثبيتK وL وبتعويض Ki = K

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L،وهو غير مرتبط بk، وعليه التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha < 1$ وعليه تصبح المعادلة على النحو التالي[1] :

$$\partial Yi / \partial Ki = A . \alpha . L^{1-\alpha}$$

المطلب الثاني : نموذج لوكاس (LUCAS).

يرتكز نموذج لوكاس على رأس المال البشري وأثر عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي، كمـا يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج النمو الداخلي لقطاعين، حيث القطاع الأول يكون لإنتاج السلع والقطـاع الثاني لتكوين رأس المال البشري، ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلـة في القوى العاملة للدولة، والناتجة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي.

و اعتبر لوكاس رأس المال البشري مفسرا لعملية النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، بحيث أنه يحفز عمليـة النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل، وقد فرض لوكس تماثل عدد الأعوان الاقتصاديين في نموذجه وفرض بان دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج من شكل كوب دوقلاس كما يلي[2] :

$$y_t = AK_t^{\alpha}(\mu_t H_t)^{1-\alpha}$$

حيث:

H_t : محزون رأس المال البشري.

μ_t : متغير يمثل رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0 \leq \mu_t \leq 1)$

A : معامل سلمي

K_t : مخزون رأس المال المادي

[1] نزار سعد الدين العيسى ،مرجع سابق،ص21.

[2] كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق،ص55.

وتكتب معادلة الاستثمار في قطاع إنتاج السلع كمايلي :

$$I_t = \dot{k_t} - \delta k_t$$

ومعادلة تراكم رأس المال كمايلي :

$$\frac{\dot{H_t}}{H_t} = B(1-\mu)^b . {H_t}^C$$

وافترض لوكاس التوازن (عمل – موارد) كما تبينه المعادلة التالية :

$$I_t = \dot{k_t} - \delta k_t$$

ومعادلة تراكم رأس المال كمايلي :

$$\frac{\dot{H_t}}{H_t} = B(1-\mu)^b . {H_t}^C$$

وافترض لوكاس التوازن (عمل – موارد) كما تبينه المعادلة التالية :

يرتكز نموذج لوكاس على رأس المال البشري وأثر عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي، كمـا يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج النمو الداخلي لقطاعين، حيث القطاع الأول يكون لإنتاج السلع والقطـاع الثاني لتكوين رأس المال البشري، ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلـة في القوى العاملة للدولة، والناتجة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي.

و اعتبر لوكاس رأس المال البشري مفسرا لعملية النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، بحيث أنه يحفز عمليـة النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل، وقد فرض لوكس تماثل عدد الأعوان الاقتصاديين في نموذجه وفرض بان دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج من شكل كوب دوقلاس كمايلي[1] :

$$y_t = AK_t^{\alpha}(\mu_t H_t)^{1-\alpha}$$

حيث: B معامل سلمي موجب يمثل إنتاجية التكوين و c،b هي معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن والزمن المستعمل في العمل ثابت ($\mu=\mu_t$) ومعدل نمو الإنتاج مماثل

[1] كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق،ص55.

لمعدل لنمو رأس المال المـادي وبالتالي فان معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثلا لهذا المعدل.

فإذا كانت c =1 فان المردودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتـة، وفي حالـة c‹1 يكون النمو بمعدل متناقص، أما إذا كان c›1 يكون النمو بمعدل متزايد وتوتر.

وقد اعتبر لوكاس أن الإنتاج لا يتحقق إلا في الحالة الأولى أين تكون المردودية الحدية رأس المال البشـري ثابتة، فنموذج لوكاس يدرس في حالة c =1 .

كما قدم لوكاس معادلته معادلته لدالة المنفعة وتقسيم الوقت كما يلي:

$$\int_0^{\infty} e^{-pt} \qquad N)t(\left[\frac{c(t)^{1-\sigma}+aL(t)^{1-\sigma}}{1-\sigma}\right]dt$$

حيث:

e تمثل مرونة الإحـلال ، c الاستهـلاك ، N معدل النمو للسكـان ، L يرمز للفـراغ

a معلمة التفضيل لدالة المنفعة ، ويضع لوكاس ($a = 0$) لأنه لا يوجد فراغ في نموذجه، حيث كل فرد يستعمل وقته في نشاط أو نشاطين إما في العمل الذي يرمز له بالرمز μ أو في التكوين والدراسة، فلا يوجد أي استعمال أخر للوقت،أي أن الوقت ينفق في العمل وتراكم رأس المال البشري،فهو يعتبر الوقت مسالة داخلية، فإذا كان الوقت كافيا لتغيير معدلات عناصر الإنتاج، وهذا ما ينعكس على معدل نمو الناتج.

المطلب الثالث : نموذج بارو (BARRO).

قدم بارو سنة 1990 نموذجه الذي بين فيه أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتهـا من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافـة أن كل مؤسسة

تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:[1]

[1]كبداني سيد أحمد ،مرجع سابق،ص56

$$Yi = \mathrm{A}\,.\,Li^{1-\alpha}.ki^{\alpha}.G^{1-\alpha}$$

حيث:

y_{i} ، L_{i} ، k_{i} على التوالي هي الإنتاج ،العمل ورأس المال للمؤسسة i ، $0< \alpha < 1$

A مستوى التقدم التكنولوجي ثابت

α-1 مرونة الإنتاج

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، فيمكن كتبة دالة الإنتاج بالصيغة التالية:

$$Y = \mathrm{A}\,.\,L^{1-\alpha}.k^{\alpha}.G^{1-\alpha}$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت $\boldsymbol{\tau}$ ،تفرض على كل المداخيل $\mathrm{T} = \mathrm{tY}$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $\mathrm{T=G}$.

وتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن $\boldsymbol{\tau}$ تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء المتبقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\dot{\overline{\mathrm{K}}} = s(1-t)\,Y - \delta\overline{K}$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي Gب tY :

$$Y = \mathrm{A}\,.\,L^{1-\alpha}.k^{\alpha}.\mathrm{tY}^{1-\alpha}$$

أو

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{a}} A^{\frac{1}{a}}\, KL^{\frac{1-a}{a}}$$

حيث :

t،L،A تشكل ثوابت

ومن خلال المعادلات السابقة، وبفرض غياب النمو الديموغرافي يمكن كتابة معدل النمو لمحزون رأس المـال كالتالي:

$$g_{\mathrm{k}} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{K}} = \mathrm{s}(1-\mathrm{t})\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} - \delta = \mathrm{s}(1-\mathrm{t})\mathrm{t}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\mathrm{A}^{\frac{1}{\alpha}}\mathrm{L}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة .[1]

وحسب نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخاري و ثابت، حيث أنه بعد إدخال عنصر النفقات *العمومية* G

فان توازن السوق يكتب حسب المعادلة التالية:

$$\mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} = \mathrm{C} + \dot{K} + \delta K + \mathrm{G}$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي :

$$\mathrm{C} = (1\text{-}\mathrm{S}).(1\text{-}\mathrm{t})\mathrm{Y}$$

والتوازن بالنسبة لسوق السلع يكون :

$$\mathrm{C} = (1-\mathrm{S}).(1-\mathrm{t})\mathrm{Y} + \dot{K} + \delta K + \mathrm{G}$$

حيث :

A،L،t تشكل ثوابت

ومن خلال المعادلات السابقة، وبفرض غياب النمو الديموغرافي يمكن كتابة معدل النمو لمحزون رأس المـال كالتالي:

$$g_{\mathrm{k}} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{K}} = \mathrm{s}(1-\mathrm{t})\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} - \delta = \mathrm{s}(1-\mathrm{t})\mathrm{t}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\mathrm{A}^{\frac{1}{\alpha}}\mathrm{L}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة .[2]

[1] كبداني سيد أحمد ،مرجع سابق،ص57.
[2] كبداني سيد أحمد ،مرجع سابق،ص57.

وحسب نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخاري و ثابت، حيث أنه بعد إدخال عنصر النفقات *العمومية* G

فان توازن السوق يكتب حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي :

$$C = (1-S).(1-t)Y$$

والتوازن بالنسبة لسوق السلع يكون :

$$C = (1-S).(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G$$

أي أن: t،L، تشكل ثوابت

ومن خلال المعادلات السابقة، وبفرض غياب النمو الديموغرافي يمكن كتابة معدل النمو لمحزون رأس المـال كالتالي:

$$g_k = \frac{K}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة .

وحسب نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخاري و ثابت، حيث أنه بعد إدخال عنصر النفقات *العمومية* G فان توازن السوق يكتب حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي : $C= (1-s)\ .(1-t)Y$

والتوازن بالنسبة لسوق السلع يكون

$$C = (1-S).(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G$$

إذن هناك معدل ضريبة مثالي يرفع معدل النمو، ويمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{k}/K)}{\partial t} = [-t^{\frac{1-\alpha}{a}} + \frac{1-\alpha}{a}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{a}-1}]\ sA^{\frac{1}{a}}L^{\frac{1-a}{a}}$$

ومنه يكون:

$$t = \frac{1-\alpha}{a} \quad (1-t)$$

إذا نستنتج مما سبق أن لمعدل الضريبة اثرين متضادين بالنسبة لكل من الإنتاج والاستهـلاك، ما يستوجب تحقيق المعدل الأنسب لتحقيق النمو، بحيث أن الضريبة تعتبر كمورد أساسي للنفقات العمومية بحيث كلـما زاد هذا الأخير، زاد حجم الاستثمار الذي ينعكس بدوره بالإيجاب على النمو الاقتصادي . [1]

[1] كبداني سيد أحمد ،مرجع سابق،ص58.

الفصل الثاني:
دراسة قياسية لتأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والفجوة الغذائية سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع .

وقصد الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعرف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها والبرامج المستخدمة في الدراسة وفي الأخير سنقوم بمناقشة وتحليل نتائج الدراسة حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تناولنا فيه منهجية الدراسة المستخدمة .

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات.

المبحث الثالث: :نتائج القياسية للدراسة.

المبحث الاول : منهجية الدراسة

نحاول في هذا المبحث إلى التطرق الى منهجية المستعلمة في دراستنا و التي تمثلت في منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

(ARDL)، من حيث مفهومها و خطوات تطبيقها و مميزاتها، وكذلك تطرقنا إلى اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية و اختبارات جودة ملائمة النموذج.

المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun(1998)، وكل من Pesaran et Al(2001)، وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث انه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، شرط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية[1].

و قبل النمذجة القياسية لمنهجية (ARDL) وجب مراعات بعض الشروط التالية[2]:

- اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية و يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى I(0) او عند الفرق الأول I(1) او خليط بينها، لا يفترض ان تكون اي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني I(2) ؛
- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة ، لان نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات لمستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج؛
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود؛
- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه، و اعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم؛
- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرا ريه الدالة.

ومن أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يجب الاعتماد على الإجراءات التالية:

[1] DUASA.J, Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL BoundTestingApproach, vol .36, N.01, p91, 2007.

[2] أحمد حسين بتال، التكامل المشترك وفقARDL Cointegration مع التطبيق في Eviews، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الانبار،2020، https://www.researchgate.net/publication/341981066(25/05/2022)، ص 5.

الإجراء الأول: اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM ، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد VectorUnresyricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي معيار Hannan and Quinn (HQ,1978) معيار Akaike (AIC , 1973)، معيار(Schwars (SC, 1979،معيار خطأ التوقع النهائي (Final PreditionError FPE)المقترح من قبل(1969) Akaike.[1]

الإجراء الثاني: تقديرUECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.[2]

الإجراء الثالث: تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير من أجل ذلك، نقوم بحساب إحصائية F-statisticباستخدام(Bounds test) حيث يتم اختبار فرضية العدم $H_0: \beta_1 = \beta_2 =$ 0والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة)، في مقابل الفرضية البديلة $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq$ 0والتي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة).

بعد القيام باختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة إحصاء- F مع القيمة الجدولية التي وضعهاPesaran et Al(2001)حيث تشتمل هذه الجداول على قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة ويفرق Pesaran et al ما بين المتغيرات المتكاملة عند المستوي I(0) والمتغيرات المتكاملة عند الفروق الأولى I(1)أو تلك التي تكون عند نفس درجة التكامل، وانطلاقا من هذا نفرق ما بين 03 حالات[3]:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طوية الأجل ما بين متغيرات الدراسة؛

[1] الشوربجي مجدي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2007، ص 18.
[2] الشوربجي مجدي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، مرجع سابق، ص 19.
[3] طالب سومية شاهيناز "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة : دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2017، ص 152-153.

- **الحالة الثانية:**إذا كانت قيمة F-statistic أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا رفض فرضية العدم ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل؛
- **الحالة الثالثة:** إذا كانت قيمة F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والأدنى المقترحان للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

ملاحظة: إذا كانت كل المتغيرات متكاملة عند الفروق الأولى I(1) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمةF-statistic بالقيم الحرجة العليا المقترحة، اما كل المتغيرات متكاملة عند المستوى I(0) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمة F-statistic[1].

الإجراء الرابع: استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويل الأجل[2].

الإجراء الخامس:التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة[3].

و تتميز طريقة**ARDL**عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة [4]:

- ✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، أو متكاملة من درجات مختلفة ، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛
- ✓ ان نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا و هذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛
- ✓ إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

المطلب الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

[1]دراسة طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة : دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 153.
[2]أحمد حسين بتال، التكامل المشترك وفقARDL Cointegration مع التطبيق في Eviews، كلية الادارة و الاقتصاد، مرجع سابق،ص7.
[3]أحمد حسين بتال، مرجع سابق، ص 7.
[4]أمين حواس و فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلد25، العدد01، 2016، ص 214.

قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة، وجب علينا أولا دراسة استقرارية سلاسل الزمنية، التي تعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك، وتعتبر اختبارات جذر الوحدة اهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، بحيث تهدف الى فحص خصائصها، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا إننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Dickey and Fuller المطور وكذا اختبار Phillip-Perron ، ويمكن توضيح مثلا اختبار Dickey and Fuller من خلال المعادلة التالية[1]:

$$\Delta Y_t = B_1 + \delta Y_{t-1} + U_t$$

حيث يشير Δ إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (Y_t)، ويتم اختيار فرض العدم بان المعلمة $\delta = 0$ اي بوجود جذر الوحدة (غير ساكنة) في مقابل نجد الفرض البديل $\delta < 0$ اي ان السلسلة ساكنة، ويمكن ان يضاف للمعادلة متغير الزمن (t) واذا كان حدّ الخطأ في النموذج اعلاه يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن ان يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة.

ويعتمد اختبار فيليب بيرون على تقدير نفس نماذج ديكي فولر، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية الإحصاءات دكي فولر، كما أن له قدرة اختباريه أفضل وأدق في حالة حجم العينات الصغيرة . ولذا فإنه في حالة عدم توافق نتائج اختبار (ADF) و (PP) فإنه يتم تفضيل نتائج اختبار (PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت[2].

المطلب الثالث: اختبارات جودة ملائمة النموذج

قبل الاعتماد على النماذج المستخدمة من اجل تحديد الآثار الطويلة و القصيرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من اختبارات التي تبين لنا ما مدى جودة النماذج المستخدمة وتتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

أولا: اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

من أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء نجد كل من اختبار (Durbinwatson test) ، و اختبار (H-statistic (Durbin H test،

[1]دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان،2013، ص 238.

[2]ChowdhuryKhorshed and ChowdhuryMamta B, Sectoral Linkages and EconomicGrowth in Asia : Evidence from Granger CausalityTest ,IndianEconomic Journal ,vol 42 ,N 4,p60.

واختبار Breusch-Godfry، ويتم عادة استعمال اختبار (Durbinwatson test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في معادلات الانحدار، وبما أننا في صدد استعمال منهجية ARDL فان اختبار DW غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطأة كمتغير تابع، لذا سنستخدم اختبار LM المقترح من طرف Breusch-Godfry حيث انه[1]:

يسمح بوجود متغيرات منحدرة غير عشوائية مثل قيم للمتغير المنحدر عليه في فترات زمنية سابقة، ووجود ارتباط ذاتي من درجة أعلى من الدرجة الأولى، ويسمح بنماذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى أو أعلى لحد الخطأ، ويمكن استخدامه عند وجود متغيرات مستقلة تمثل متغير الاتجاه الزمنى العام، أو متغيرات صورية، بجانب استخدامه عند تحليل البيانات المقطعية والتي تشتمل على بيانات موسمية أو شهرية أو أي فترات أخرى.

و هو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنيا، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[2]:

$$\varepsilon_t = \alpha_1 x_{1t} + \cdots + \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t$$

أي أن فرضية العدم التي نريد أن نختبرها هي: $H_0 : \rho_1 = \quad _2 = \cdots\cdots = \rho_p = 0$

إذا رفضنا فرضية العدم، إذن يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة (p) أكثر من واحد، وعليه من اجل تأكيد H_0 هناك امكانيتين: إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعلمات ρ_i ،و إما بالاعتماد على الإحصائية LM التي لها توزيع χ^2 ب p درجة حرية، حيث $LM = n \times R^2 > \chi^2(p)$ ، نرفض الفرض استقلالية الاخطاء.

ويمنح البرنامج الاحصائي Eviews الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بواسطة اختبار بريش –كودفري(Breusch-Godfrey) حيث يمكن الاستغناء عن المقارنة بين قيمة مربع كاي المحسوبة والقيمة الجدولية واتخاذ القرار بواسطة القيمة الاحتماليةP-Valueفاذا كانت القيمة الاحتمالية الاحصائية(Obs*R-squared) اكبر من مستوى المعنوية فإننا نقبل فرض العدم ونستنتج من ذلك انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية اما اذا كانت القيمة الاحتمالية الاحصائية(Obs*R-squared)اقل من او تساوي مستوى المعنوية فإننا

[1]إيناس ممدوح و محمود محمد، رفع كفاءة العلاقة المقدرة بين الدخل القومي وقيمة الصادرات الكلية المصرية،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 1، 2020، ص 59.

[2]طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة : دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 154.

نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل ونستنتج من ذلك يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية[1].

ثانيا: اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين (ARCH-LM)

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات لكن في دراستنا سنستعين باختبار**ARCH-LM**، حيث تسمح نماذجARCH بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت عليه يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانجLM.

وهو يستعمل لاختبار فرضية العدم التي تقرر بثبات تباين حد الخطأ العشوائي(Homoscedasticity) ويتم ذلك من خلال تقدير النموذج التالي[2]:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

بالاعتماد على اختبار فيشر(F) أو مضاعف لاجرانج$LM = n \times R^2$يمكن قبول أو رفض فرضية العدم.

ويمنح البرنامج الإحصائي Eviews الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين للأخطاء بواسطة الاختبار السابق ، واتخاذ القرار بواسطة القيمة الاحتمالية P-Value فإذا كانت القيمة الاحتمالية الإحصائية(Obs*R-squared) اكبر من مستوى المعنوية (α) فإننا نقبل فرض العدم ونستنتج من ذلك ثبات التباين الأخطاء العشوائية إما إذا كانت اقل من او تساوي مستوى المعنوية (α) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل ونستنتج من ذلك عدم ثبات التباين الأخطاء العشوائية[3] .

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness، Kurtosis، او اختبار Jarque-Berra ،من أجل اختبار

[1]حسام علي داود و خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الاردن، طبعة 2، 2016، ص 316.
[2]طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة : دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 154.
[3]حسام علي داود و خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 280.

فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية جاك-بيرا (JB) التي تتبع

التوزيع $\chi^2_{1-\alpha}$[1]:

$$JB = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{1-\alpha}$$

رابعا: اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي

للتأكد من ملائمة تحديد او تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي، يجب القيام باختبار Ramsey RESET Test، حيث يعتمد هذا النموذج على تقدير النموذج التالي[2]:

$$dlogU_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} C_{t-i} dlogY_{t-i} + \varepsilon_t$$

ونقوم من خلاله حساب مجموع مربعات البواقي$SCR_0 = \sum \hat{\varepsilon}_t^2$،بعدها يتم تقدير النموذج التالي:

$$\hat{\varepsilon}_t = \sum_{i=1}^{k} \lambda_i . dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \sigma_i . dlogY_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_j . dlog\hat{U}_t^j + \eta_t$$

ونحسب $SCR_1 = \sum \hat{\eta}_t^2$ ، احصائية الاختبار هي:

$$\mathbf{RESET} = \frac{[\mathbf{SCR_0} - \mathbf{SCR_1}]/(\mathbf{h} - \mathbf{1})}{\mathbf{SCR_1}/(\mathbf{n} - \mathbf{p} - \mathbf{h})}$$

التي تتبع توزيع(F) ب(h-1,n-p-h) درجات حرية حيث إذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة اصغر من(F)الجدولية، لا نرفض فرض العدم لملائمة الشكل الدالي[3].

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

[1]طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة : دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 155.
[2]طالب سومية شاهيناز، مرجع سابق، ص 155.
[3]طالب سومية شاهيناز، مرجع سابق، ص 155.

لتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات كمية، قام Pesaran بإجراء اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة Cumulative Sum of Residual (cusum) Recursive، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررةCumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (cusumsQ) ، حيث تتمثل أهميتهما في تحديد الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج خلال فترة الدراسة، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من(CUSUM) و (CUSUMSQ)داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية(5%)، ونرفض بذلك الفرضية الصفرية: المعلمات غيرمستقرة ونقبل الفرض البديل باستقرار معلمات المقدرة خلال فترة الدراسة[1].

المبحث الثاني :عرض و مناقشة البيانات

قبل الشروع في دراسة أثر الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي نوضح بعض جوانب الدراسة المتمثلة في مجتمع الدراسة وعينتها وتحديد متغيراتها وكيفية قياسها وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة وكل هذا سوف يتم التطرق اليها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :الطريقة المستخدمة في الدراسة

1) العينة وفترة الدراسة :من حيث العينة فهي تشتمل على دولة واحدة هي الجزائر حيثN=1
2) حدود الدراسة:تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 1980إلى غاية 2020وتعتبر فترة مقبولة وكافية لدراسة أثر متغيرات المستقلة.
3) متغيرات الدراسة: من خلال الدراسات السابق وبالنظر إلى إشكالية بحثنا تم تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بما يخدم الدراسة على النحو التالي :

✓ المتغير التابع: يتمثل المتغير في النمو الإقتصادي، وللتعبير عن هذا المتغير فقد استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث يعبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وصدقا عن قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم إذ يعد أساسي في قياس النمو الاقتصادي .

يتميز النمو الاقتصادي في الدول العربية بعدم الاستقرار خلال الفترة الممتدة بين بداية السبعينات حتى أوائل العقد الثاني في الألفية الثالثة وانتقاله في حالة النمو المرتفع نسبيا مع بداية الفترة المذكورة حتى منتصف الثمانينيات إلى النمو بمعدلات منخفضة خلال باقي

[1]R. L. Brown, J. Durbin and J. M. Evans, Techniques for Testing the Constancy of RegressionRelationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological), Vol. 37, No. 2 (1975), p153. Stable URL: https://www.jstor.org/stable/2984889 .

الفترة ويرجع ذلك للآثار التي خلفتها عملية التحول الاقتصادي لمعظم اقتصاديات الدول العربية نحو اقتصاد السوق ومباشرتها عمليات الإصلاح الاقتصادي .

- ✓ **المتغيرات المستقلة:** بالنظر إلى إشكالية بحثنا المتغيرات المستقلة حددت على النحو التالي :
- **الفجوة الغذائية:** تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.
- **التبادل التجاري:** هو عبارة عن معدل التبادل الدولي وكمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليا ويمثل على وجه الدقة النسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الواردات ،سوف تعتمد على حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس ويمكن حساب معدل التبادل الدولي على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية :

$$CC = (P_{Xt}/P_{Mt}) * 100$$

- **معدل النمو السكاني POP:** في إطار نماذج النمو الخارجي على غرار نموذج سولو فإن معدل النمو المرتفع للسكان له أثر تفقيري .

التضخم: يعتبر التضخم عن معدل التغير في الأسعار المحلية للإقتصاد ككل وتختلف طريقة قياسه من دولة إلى أخرى، فمن بين أهم صيغ الحصول عليه تكون بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاسا بالعملة المحلية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقاسا بالعملة المحلية مع ضرب ناتج القسمة في العدد 100.

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

اعتمدنا في جمع البيانات على مصدرين أساسيين هما:

1) **المصادر الثانوية:** تمت معالجة هذه الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع باللغة العربية ذات العلاقة بالموضوع. والمقالات و المجلات والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، والمطالعة في المواقع الانترنت.
2) المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية، تم الحصول على بيانات الدراسة بالاعتماد على الصندوق النقد العربي والبنك الدولي .ويوضح الملحق رقم () ورقم () بملاحق الدراسة للبيانات المستخدمة في التقرير.

المبحث الثالث :نتائج القياسية للدراسة

ـ ا اختبار الاستقرارية:

أولا: اختبارات جذر الوحدة ADF:

الجدول رقم(2-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level				
		LGDPPC	F	CC	IFN	POP
With Constant	t-Statistic	-1.9129	-1.0925	-1.9543	-1.8199	-1.0347
	Prob.	***0.3230***	***0.7089***	***0.3051***	***0.3658***	***0.7303***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6292	-2.9549	-1.9739	-2.1930	-5.7844
	Prob.	***0.2704***	***0.1572***	***0.5974***	***0.4804***	***0.0002***
		n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2151	-0.3352	-0.9605	-1.3980	-1.2033
	Prob.	***0.7434***	***0.5578***	***0.2952***	***0.1483***	***0.2053***
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(LGDPPC)	d(F)	d(CC)	d(IFN)	d(POP)
With Constant	t-Statistic	-2.5949	-5.9202	-6.1310	-5.7714	-2.7609
	Prob.	***0.1026***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0740***
		n0	***	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4193	-6.1043	-6.2307	-5.6827	-1.9587
	Prob.	***0.3645***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0002***	***0.6034***
		n0	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6619	-6.0011	-6.1827	-5.8267	-2.5546
	Prob.	***0.0091***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0121***
		***	***	***	***	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تشير(*) (**) (***) إلى مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

من خلال الجدول رقم() كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) ان السلاسل الزمنية لكل من (LGDPPC, INF, CC, F) أنها تحتوي على جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى خلال فترة الدراسة، حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار اكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، في حين ان المتغيرات المستقرة عند المستوى نجد (POP) ، حيث انه كانت القيم إحصائيات له اقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى نجد ان المتغيرات استقرت حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار(ADF) اقل من القيم الحرجة

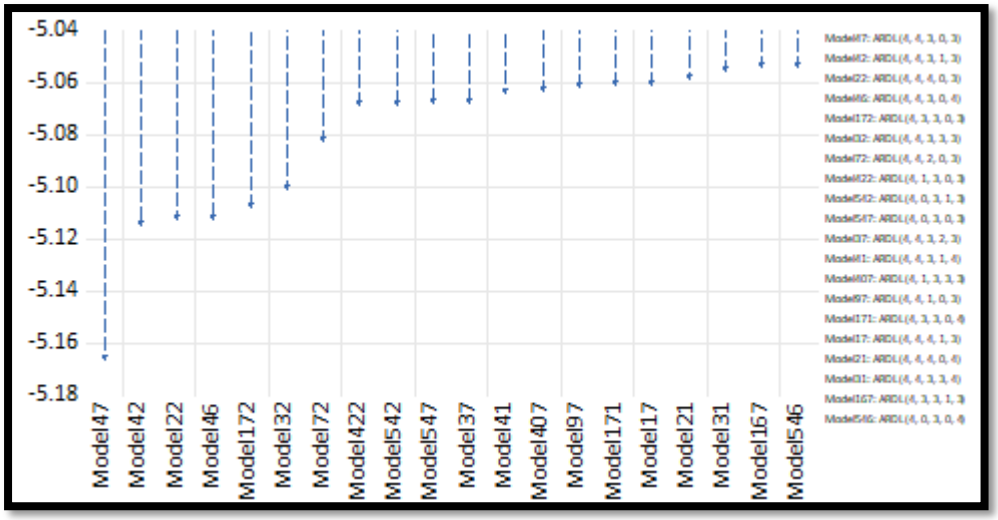
الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، ومنه متغيرات الدراسة مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

بعد ان أكد لنا اختبار ديكي فولر أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأول بل انها مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عليها، وهذا يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

تقدير النموذج :

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، سيتم فيما تقدير النموذج محل الدراسة وفقا لمنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL من اجل الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل و القصير والمعروف باختبار منهج الحدود Bound test، ولكن قبل ذلك يجب اولا تحديد فترات الإبطاء المثلى وذلك باستناد الى عدة معايير من بينها (Akaike info criterion Schwarz criterion) حيث سنختار اقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

الشكل رقم(3-2): اختبار درجة التباطؤ المثلى



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الشكل اعلاه يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(4,4,3,0,3) التي توافق اقل قيمة لمعيارAkaike info criterion(AIC).

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى، سننتقل الى اختبار منهج الحدود (bound test) وذلك من اجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الفجوة الغذائية و متغيرات المستقلة .

اختبار منهج الحدود Bound test:

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سيتم إجراء اختبار منهج الحدود (bound test)، وذلك من خلال مقارنة قيمة الإحصائية لفيشر(F) مع القيم الحرجة وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al(2001) ، ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية العدمية و الفرضية البديلة بحيث تنص كل من الفرضيتين على مايلي:

الفرضية العدمية: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفرضية الصفرية: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(2-5): نتائج اختبار منهج الحدود Bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.573439	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	37	Finite Sample: n=40		
		10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544
		1%	4.428	6.25
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368

من خلال الجدول () نلاحظ أن قيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة بلغت 7.573 وهي اكبر من مستوى الحد العلوي عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، اي وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من الفجوة الغذائية و معدل التضخم و الإنفاق الحكومي، مما يسمح لنا بتقدير المعلمات النموذج في الأجل الطويل.

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL

أ)- تقدير نموذج(4,4,3,0,3)ARDL:

الجدول رقم(2-6): نتائج تقدير نموذج(4,3,4,3)ARDL

Dependent Variable: LGDPPC
Method: ARDL
Date: 06/12/22 Time: 01:18
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): F CC IFN POP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPC(-1)	0.836411	0.248575	3.364824	0.0034
LGDPPC(-2)	0.124908	0.310237	0.402621	0.6920
LGDPPC(-3)	0.201414	0.272001	0.740488	0.4686
LGDPPC(-4)	-0.457590	0.194013	-2.358551	0.0299
F	-0.002125	0.001469	-1.446364	0.1653
F(-1)	-0.002884	0.001643	-1.754783	0.0963
F(-2)	-0.001726	0.001427	-1.209339	0.2422
F(-3)	-0.002597	0.001356	-1.915731	0.0714
F(-4)	-0.002088	0.001425	-1.464963	0.1602
CC	-0.000149	0.000115	-1.297445	0.2109
CC(-1)	-0.000373	0.000128	-2.921700	0.0091
CC(-2)	-0.000115	0.000146	-0.788215	0.4408
CC(-3)	-0.000211	0.000130	-1.630609	0.1203
IFN	-0.000258	0.000569	-0.452564	0.6563
POP	0.764012	0.436996	1.748326	0.0974
POP(-1)	-2.076448	1.139476	-1.822283	0.0851
POP(-2)	2.854038	1.187315	2.403774	0.0272
POP(-3)	-1.567433	0.492235	-3.184316	0.0051
C	2.334265	1.036761	2.251498	0.0371

R-squared	0.993324	Mean dependent var	8.152955
Adjusted R-squared	0.986649	S.D. dependent var	0.135757
S.E. of regression	0.015686	Akaike info criterion	-5.165554
Sum squared resid	0.004429	Schwarz criterion	-4.338326
Log likelihood	114.5627	Hannan-Quinn criter.	-4.873917
F-statistic	148.7977	Durbin-Watson stat	1.996373
Prob(F-statistic)	0.000000		

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 99% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث على النمو الاقتصادي بنسبة 99 % والباقي 1% يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي148.562أكبر من قيم المجدولة أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على التفسير تغيرات التي تحدث على متغير التابع، ونلاحظ أيضا أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ب)- تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و متغيرات المفسرة له،سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL في الجزائر ونتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-7): نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل(المتغير التابع LGDPPC)

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
F	-0.038729	0.026903	-1.439574	0.1672
CC	-0.002881	0.000826	-3.487560	0.0026
IFN	-0.000874	0.001881	-0.464380	0.6479
POP	-0.087607	0.036487	-2.401075	0.0274

EC = LGDPPC - (-0.0387*F -0.0029*CC -0.0009*IFN -0.0876*POP)

تشير نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل المبينة في الجدول رقم() الى:

- بالنسبة للفجوة الغذائية ، تبين أنها ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هي غير معنوية ع، أي انه كلما زادة الفجوة الغذائية بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.04%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لتبادل التجاري، تبين انه يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هي معنوية عند مستوى(1%)، اي انه كلما زادة التبادل التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.002%
- بالنسبة لمعدلات التضخم ، تبين انها ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هي غير معنوية ع، اي انه كلما زادة معدلات التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.08%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة للمعدلات النمو السكاني ، تبين انها ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هي معنوية عند مستوى (5%)، اي انه كلما زاد معدل السكان بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.04%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ج)- تحديد العلاقة التوازنية في المدى القصير: (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير

الجدول رقم(2-8): نتائج العلاقة التوازنية في المدى القصير

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.334265	0.342567	6.814036	0.0000
D(LGDPPC(-1))	0.131268	0.177134	0.741067	0.4682
D(LGDPPC(-2))	0.256176	0.159030	1.610872	0.1246
D(LGDPPC(-3))	0.457590	0.168334	2.718349	0.0141
D(F)	-0.002125	0.000980	-2.167993	0.0438
D(F(-1))	0.006411	0.001645	3.898203	0.0011
D(F(-2))	0.004685	0.001354	3.459483	0.0028
D(F(-3))	0.002088	0.001047	1.994873	0.0614
D(CC)	-0.000149	9.08E-05	-1.645150	0.1173
D(CC(-1))	0.000327	0.000120	2.727009	0.0138
D(CC(-2))	0.000211	8.74E-05	2.419920	0.0263
D(POP)	0.764012	0.346730	2.203478	0.0408
D(POP(-1))	-1.286605	0.652773	-1.970985	0.0643
D(POP(-2))	1.567433	0.423383	3.702167	0.0016
CointEq(-1)*	-0.294857	0.043342	-6.803097	0.0000

من خلال الجدول() نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالب ة وعند مستوى المعنوية مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج المبين أعلاه نجد أن اغلب معلمات النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث انه ظهرت النتائج نوعا ما مغايرة على النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل.

فإن **الفجوة الغذائية** اظهر عكس نتائج المتحصل عليها الأجل الطويل فجاءت علاقتها طردية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أي انه كلما زادة الفجوة الغذائية يقابلها ارتفاع في النمو الاقتصاد وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

أما **فيما يخص معدل النمو السكاني** فجاءت علاقته عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نفس النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل، أي انه كلما زادة معدل السكاني يقابله انخفاض في النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصدي.

ونلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.294وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%و بالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل29.4%من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي أنه يستغرق نحو ثلاث سنوات وأربعة أشهر حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى توازن.

رابعا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

لكي نتأكد من خلوالبيانات المستخدمة في النموذج من مشاكل قياسية نقوم بالاختبارات الأتية:

أ)- اختبارات فحص البواقي:

1.اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.112767	Prob. F(2,16)	0.8941
Obs*R-squared	0.514296	Prob. Chi-Square(2)	0.7733

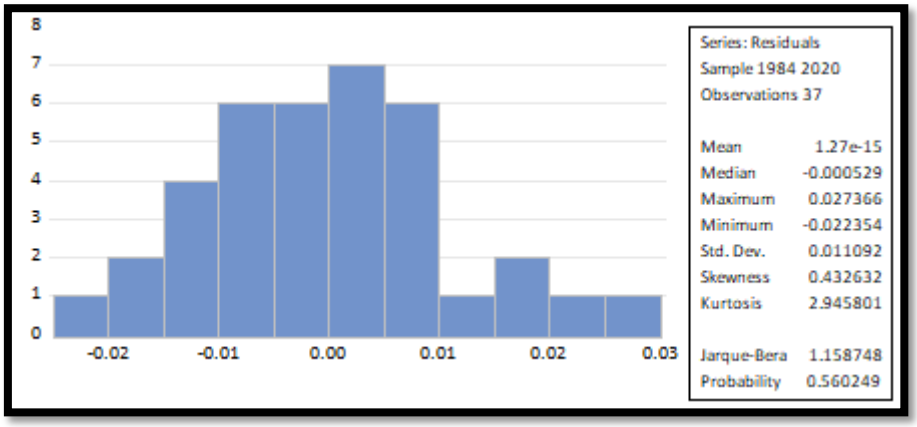
إن اختبار الارتباط الذاتي(LM) BG، يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء حيث أنا لاحتمال المقابل لقيمة$Prob\ F(0.894 < 0.05)$ومنه نقبل فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة أي عدم وجود مشكلة لارتباط الذاتي للأخطاء.

2.اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.478668	Prob. F(1,34)	0.4937
Obs*R-squared	0.499789	Prob. Chi-Square(1)	0.4796

من خلال اختبار ARCH نلاحظ ان قيمة $(0.47 < 0.05)(1)Prob.Chi\ Square$، وعليه فإننا نقبل الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين حدالخطأالعشوائي في النموذج المقدر.

3.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:



نلاحظ أن قيمة اختبارJaque-Bera بلغت (1.158) و القيمة الاحتمالية له$(0.560 < 0.05)Prob\ JB$ ، وعليه نقبل الفرض العدمي اي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب)-اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

سوف نقوم باختبار صحة مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي وذلك باستخدام اختبارRAMSEY RESET Tes ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

RAMSEY RESET Tes الجدول رقم(2-9):نتائج اختبار

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LGDPPC LGDPPC(-1) LGDPPC(-2) LGDPPC(-3) LGDPPC(-4) F F(-1) F(-2) F(-3) F(-4) CC CC(-1) CC(-2) CC(-3) IFN POP POP(-1) POP(-2) POP(-3) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.483722	17	0.6348
F-statistic	0.233987	(1, 17)	0.6348
Likelihood ratio	0.505793	1	0.4770

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(Stability Test) :

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم():نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

التحليل الاقتصادي

***وبالنسبة للمتغيرة F(الفجوة الغذائية):** وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي وهذا ميتوافق و المنطق الاقتصادي الذي يقول أن العلاقة عكسية رغم ان الدول محل الدراسة (الجزائر)يعتمد نموها الاقتصادي بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وتعتمد على مدخرات هذا الأخير لتلبية وتغطية احتياجاتها وذلك للجوء الى الاستيراد من السلع الغذائية عوض اعتمادها على إنتاجها الزراعي لتحقيق اكتفاءها الذاتي وهذا ما يخلق ما يعرف بالأمن الغذائي المقنع أي عجز جهاز الانتاج الذي تعمل الدولة على تحسين أدائه بوضع المخططات والدعم المالي من أجل امتصاص الفجوة الغذائية والتخفيف من فواتير الاستيراد التي أتعبت كاهلها إلا انها لم تلقى النجاح الفعلي لتحقيق أمن غذائي فعلي .

***وبالنسبة للمتغيرة CC(التبادل التجاري)**: فنلاحظ وجود علاقة في الأجلين سالبة ويعني ان العلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي .

***وبالنسبة للمتغيرة POP (النمو السكاني):**فهو ذو أثر سلبي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية1% وهذا يعني أن الزيادة في معدل النمو السكاني تؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ،وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أين يرتبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد ارتباط سلبيا مع النمو السكاني .

***وبالنسبة للمتغيرة inf(التضخم):**نلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و التضخم وهو ليس ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% أي ان تحديد معدلات النمو الاقتصادي ناتج عن التأثير و الدور الذي تلعبه معدلات التضخم.

خلاصة الفصل:

سعت هذه الدراسة الى تقدير العلاقة بين الفجوة الغذائية والنمو الاقتصادي لدولة ،الجزائر وذلك من أجل الكشف عن أهم المتغيرات المؤثرة سلبا أو إيجابا بعد عدة محاولات لتقدير تأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، يتضح أن النمو الاقتصادي يتحدد بعلاقة عكسية مع الفجوة الغذائية كون هذه الدولة يعتمد نموها الاقتصادي بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، وتقوم باستيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية عوض أنتجها محليا.

الخاتمة العامة

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في أي بلد سواء كانت متقدمة أو متخلفة ،اذ هو توفير الغذاء في أي وقت وبالسعر المطلوب إلا أنه من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وأكثرها تأثير على اقتصادياتها لأن مساهمة الإنتاج المحلي في توفير الغذاء يكون قليل جدا مما أجبرت الجزائر اللجوء إلى الاستيراد معظم المواد الغذائية و خاصة الأساسية مما يدفعها إلى تحمل فاتورة كبيرة التي أتعبت كاهلها وأدى إلى اتساع ما يعرف بالفجوة الغذائية و نجد هذا الأمر خاصة في الدول المصدرة للمحروقات ،إذ تعتمد هذه الدول على تلبية احتياجاتها وتحقيق اكتفاءها من خلال الاستيراد بمدخرات التي تتحصل عليها من قطاع المحروقات فهي تتحمل فواتير ضخمة لتغطية الفجوة الغذائية وامتصاصها الناتجة عن قلة الناتج المحلي بالإضافة إلى الارتفاع المستمر للموارد الغذائية رغم المخططات والجهود التي تقوم بها الدولة، حيث تنطلق مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر من واقع العجز الحاصل في الإنتاج والاعتماد المتزايد على الاستيراد وهي قد توضح ما قد ينجر عن واقع يمتاز بالتبعية الاقتصادية التي تستوجب منا تحديد نظرة جديدة وذلك بتقييم الوضع وتحليل المعطيات وإنارة السبل للوصول إلى حل افصل.

ولهذا جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير الفجوة الغذائية على النمو الاقتصادي باعتبار أن هذه الدراسة قياسية بين الفجوة الغذائية وبعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر في النمو ، وتم التطرق إلى الموضوع من جانبين النظري و التطبيقي حيث تناول الجانب النظري في الفصل الأول ،أما الجانب التطبيقي والذي أسقطت فيه الدراسة بالجانب النظري والتطبيقي على الجزائر وقد تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تعطي الإجابة على الفرضيات المقترحة .

النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا غلى النتائج التالية:

- ✓ الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد و القريب كما ونوعا.
- ✓ ضعف أي دولة في توفير غذائها يجعلها تحت التبعية للدول المصدرة .
- ✓ من أهم ركائز ومقومات الأمن الغذائي وفرة السلع الغذائية أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته.
- ✓ لابد من تشجيع الإستثمار في المجال الزراعي و اقامة المشاريع المشتركة في المجال المحاصيل الإستراتيجية .

- ✓ من أجل تحقيق الأمن الغذائي يمكن الإعتماد على إتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية والحفاظ على مصادر المياه وتقنين استخدامها.
- ✓ ولتخفيف من حدة مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر وفي هذا الإطار سنقدم مجموعة من التوصيات التي نراها هامة ومصيرية نذكر منها :
- ✓ إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الغذائي بصفة عامة لأنه يعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي مخاطر التبعية الغذائية وللاستعداد بمرحلة ما بعد البترول والغاز التي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليها لتمويل الواردات والتنمية
- ✓ زيادة الاستثمارات في المساحات المزروعة سنويا خصوصا في الهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تساعد في رفع الإنتاج وتحسن من معدلات الإنتاجية
- ✓ اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بترشيد استهلاك المواد الغذائية لكافة السكان بهدف تقليص الفجوة الغذائية
- ✓ تطوير البحث العلمي وتعميم الخبرات في مجال الإرشاد التوجيهي ودعم الزراعات الإستراتيجية.
- ✓ استشعار الأهمية الملحة لتصدي لمشكلة فقد وهدر الغذاء وبضرورة ان تتخذ الدولة التدابير الكفيلة للحد منها من خلال تحسين ظروف الإنتاج وبالتالي التقلص من حجم الفجوة الغذائية.

قائمة المراجع

اولا:الكتب

1. أحمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
2. اسماعيل محمد بن قانة، إقتصاديات التنمية (نظريات –نماذج –إستراتجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011.
3. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر،عمان – الاردن، 2006، ص260.
4. رمزي علي اسماعيل سلامة، اقتصاديات التنمية، جامعة الاسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن.

5. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل،العراق، 1988.

6. سالم توفيق النجفي، الأمن العربي (مقاربة إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 2000.

7. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي (دراسة للمفاهيم والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)، الطبعة الاولى دار فجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2006 .

8. علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.

9. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،لبنان، 1999.

10. عمرو محي الدين،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان .

11. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيت النهضة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، حزيران /يونيو 2010.

12. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي "مبادئ علم الاقتصاد" دار الصفاء، ط1، 2009، الأردن.

13. مايكل ابدجمان،"الاقتصاد الكلي -النظرية والسياسة-" ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999، المملكة العربية السعودية، ص455.

14. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

15.محمد رفيق حمدان، الأمن الغذاء –نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

16.محمد مدحت مصطفى ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الاشعاع للطباعة والتوزيع،1999.

17. مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل2007 الأردن.

18. ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية ،الطبعة الانجليزية ،دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية ،2006.

19. نزار سعد الدين العيسى ،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار العلميةا لدوليةودار الثقافة للنشر والتوزيع، ،بيروت ،2001 .

20. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

21. قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2012/2011.
22. يوسف عزيزان، السياسة الزراعية وآثارها على الأمن الغذائي في الجزائر بالإشارة إلى إنتاج القمح في فترة (2010-2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة المدية، 2013.
23. مباركة نعامة ،دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية ،رسالة لنيل شاهدة ماجستير ،جامعة البليدة،2011، ص19
24. مباركة نعامة، دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شاهدة ماجستير، جامعة البليدة،2011، ص20.
25. كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 3، 2013.
26. شنوف حكيم، العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (2012-1980)، رسالة لنيل شهادة ماجستير 2014.
27. عماد معوشي، قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (2007-1970)، رسالة لنيل شهادة ماجستير جامعة المدية، 2001.
28. مراد تهتان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "دراسة قياسية 1980-2006 "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، غير منشورة ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009.
29. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد، 2012 -2013.
30. خذير زكرياء ،أثر التضخم على أداء السوق المالي "دراسة قياسية باستعمال بانل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال 1996-2015" ،شهادة ماستر ،جامعة ورقلة،2015-2016.
31. جوادي علي،دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع الاشارة وخاصة لحالة الجزائر اطروحة دكتوراه ،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،2016-2017 .
32. فتيحة قناوة ،أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم حالة بورصة أبوظبي للفترة 2015-2016 ،شهادة ماستر،جامعة ورقلة ، 2015-2016 .

33. عز الدين تمار ،دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة مابين (1990-2013)، شهادة ماستر ،جامعة ورقلة ،2014-2015 .
34. بدراوي شهيناز ،تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة 18 دولة نامية (1980-2012)، 2014-2015 .
35. عبد السلام عطية ،أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول منظمة الاوبك خلال الفترة (2000-2014)، شهادة ماستر جامعة ورقلة ،2015-2016 .
36. بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية ، دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان.
37. جعفري جمال ، محاولة نمذجة دالة الاستهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة(1981-2011) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم، 2013-2014.

ثالثا: المجلات والدوريات

38. مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث, عدد 5, جامعة ورقلة, 2007.
39. محمد الشلش ،منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد1، 2010.
40. رزيق غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف العدد 13، 2005.
41. رزيق غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف ، العدد 13، 2005.
42. عبد الجبار، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن.
43. محمد شابي، الأمن الغذائي وإشكالية إرتفاع أسعار الغذاء العالمية، مجلة البحوث العربية الإقتصادية، العدد 56، 2014.
44. بلعزيز علي، علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة شلف، العدد2 سنة 2014.
45. عامر عامر أحمد، نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة مستغانم، 2010.
46. زكرياء جمال ،اختيار النموذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية ،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ،العدد 21، العراق ،2012 .

47. مزاحم محمد يحي ومحمود حمدون عبد الله، **تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980-2000**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 8، 2008.
48.

رابعا: الملتقيات

49. أحمد مصنوعة، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع المأمول، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014.
50. بركنو نصيرة، الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يوم 24/23 نوفمبر، 2014.
51. بلقلة إبراهيم، الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الامن الغذائي في ضل المستجدات الاقتصادية الدولية ،الملتقى الدولي التاسع بعنوان استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي،كلية العلوم الاقتصادية جامعة شلف ،24/2 نوفمبر 2014.
52. بن عناية جلول، الأمن الغذائي في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة (حالة الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي لدول العربية، جامعة المدية، 29/28 أكتوبر،2014.
53. ترقو محمد، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر 2020، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23/ 24 نوفمبر 2014.
54. خالد القايشي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر، 2014.
55. خليل عبد القادر، الأمن الغذائي وواقع الفجوة الغذائية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014.
56. صادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى،دار العربية للعلوم ناشور، لبنان، 2009

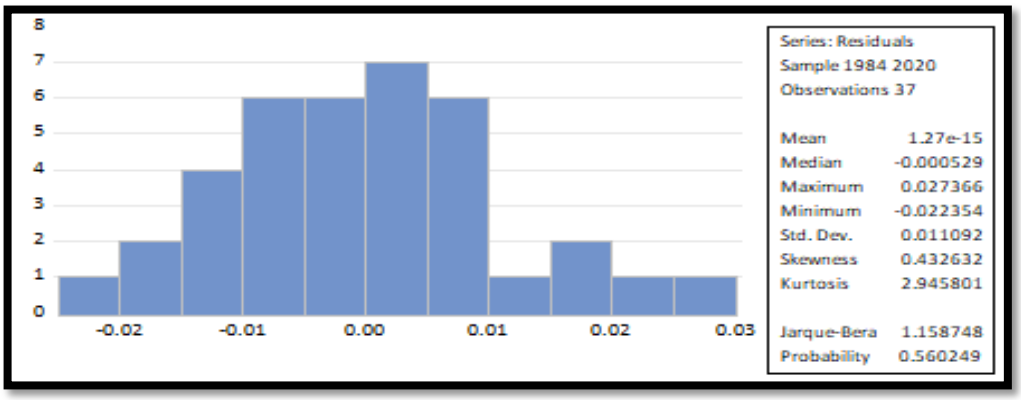
57. عبد القادر بريش، أسباب الفشل السياسات العربية في تحقيق الامن الغذائي، الملتقى الدولي السابع حول التنمية الريفية والرهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، الجزائر، 2000.
58. عوض خليفة خالد موسى، التعاون الإفريقي في التحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعة الإفريقية، جانفي، 2006.
59. ندير طروبيا، تعثر التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها ،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014.
60. نصيرة بن عبد الرحمان، الفجوة الغذائية في الدول العربية وإشكالية تحقيق الامن الغذائي،الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يوم 29/28 أكتوبر 2014.

الملاحق

Colonne1	GDPPC	F	cc	ifn	pop
1980	3186,43716	-20,184811	131,379049	9,5178245	3,030948586
1981	3182,25985	-19,80933	127,364417	14,6548426	3,087059046
1982	3281,86086	-20,065468	122,466059	6,54250963	3,1216424
1983	3352,69971	-20,877546	121,002019	5,96716393	3,123716847
1984	3432,8064	-18,795252	124,368196	8,11639796	3,087593952
1985	3453,8216	-24,870014	130,484707	10,482287	3,022869446
1986	3366,93889	-21,613407	84,8721283	12,3716092	2,946936916
1987	3248,88117	-26,986856	116,799205	7,44126091	2,866871626
1988	3128,33753	-27,123108	101,560468	5,91154496	2,775856791
1989	3179,77332	-34,853359	101,055966	9,30436126	2,675132253
1990	3123,99766	-23,238155	132,208589	16,6525344	2,566460252
1991	3011,49993	-25,619815	161,776062	25,8863869	2,460262581
1992	2994,49132	-27,780013	130,175439	31,6696619	2,350383791
1993	2867,19589	-26,379065	116,448492	20,5403261	2,221621809
1994	2783,15504	-32,635609	94,7705443	29,0476561	2,070861147
1995	2834,26519	-28,274165	101,564356	29,7796265	1,909821277
1996	2899,1932	-30,045214	145,434543	18,6790759	1,753199533
1997	2884,12023	-31,554919	159,921731	5,73352275	1,615252491
1998	2986,05567	-29,532728	108,606383	4,95016164	1,500869157
1999	3038,27292	-27,19942	136,705959	2,64551113	1,41627892
2000	3111,17617	-28,00338	240,224621	0,33916319	1,35841747
2001	3162,81151	-25,985231	192,484909	4,22598835	1,309829687
2002	3297,61281	-24,849945	157,060146	1,41830192	1,275071861
2003	3490,22325	-22,210348	187,094117	4,26895396	1,275917694
2004	3592,6453	-21,718469	172,29726	3,9618003	1,317809403
2005	3752,09616	-19,173093	225,978288	1,38244657	1,389919045
2006	3760,15537	-19,043901	254,534862	2,31149919	1,471149912
2007	3828,14848	-19,669241	217,737903	3,67899575	1,551379427
2008	3856,40766	-21,264645	200,861217	4,85859063	1,636169438
2009	3851,21378	-16,080762	114,964244	5,73706036	1,722107572

2010	3918,48642	-15,739474	140,964559	3,91106196	1,805004747
2011	3956,89582	-22,30273	155,542151	4,52421151	1,883308586
2012	4012,36151	-19,407179	142,653539	8,89145091	1,951463675
2013	4042,92364	-18,448283	118,074435	3,25423911	2,002703605
2014	4112,07602	-19,563359	107,350632	2,91692692	2,033587155
2015	4177,88954	-18,632134	67,0534989	4,78444701	2,045372088
2016	4224,03726	-17,92438	61,8122285	6,3976948	2,051352373
2017	4192,33769	-19,228822	61,00466	5,59111591	2,044909313
2018	4154,21904	-19,005359	60,07543	4,2699902	2,007398663
2019	4115,39554	-18,98738	59,87543	1,95176821	1,933983344
2020	3834,43898	-17,993457	60,04335	2,41513094	1,836533504

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.478668	Prob. F(1,34)	0.4937
Obs*R-squared	0.499789	Prob. Chi-Square(1)	0.4796

اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.112767	Prob. F(2,16)	0.8941
Obs*R-squared	0.514296	Prob. Chi-Square(2)	0.7733